وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم :علوم التسيير

تخصص: مالية والبنوك.

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تحت عنوان:

دور البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية
دراسة حالة الجزائر فترة 2000-2021

من إعداد الطالبين:

- رقيق محمد
- عياد عبد القادر بوعلام

تحت إشراف:

- بوجحيش خالدية

أعضاء اللجنة	الصفة
بن حليمة هوارية	أستاذ محاضر ب رئيسا
بوقادير ربيعة	أستاذ محاضر ب مناقش اول
ساعد محمد	أستاذ محاضر أ مناقش ثاني
بوجحيش خالدية	أستاذ محاضر ب مشرفا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2022-2021

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

(قل اعملوا فسيرا الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم

لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار الا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الاخرة الا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ..... **الله جل جلاله**.

الا من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الامة، وجاء ورحمة للعالمين ..... **سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم**.

الى ملاكي في الحياة الى من رضا الله في رضها وما توفيقي إلا بدعائها الى من تحت قدميها تكمن الجنان ..... **أمي الحبيبة**.

الى تاج رأسي وقرة أعيني، الى من علمنا العطاء دون انتظار من أحمل اسمه بكل افتخار ..... **ابي العزيز**.

الى من نشأت وترعرعت بينهم ..... **إخوتي الأعزاء**.

الى .....كل أفراد عائلتي وكل **أصدقائي الأعزاء**.

إلا كل من في قلبي ولم يكتبه قلمي

عياد عبد القاد بوعلام

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة

الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة الى الوالدين الكريمين حفظهما الله

وأدامهما نورا لداري

لكل العائلة الكريمة التي ساندني و لا تزال من أخوة وأخوات

الى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل

الى كل من كان لهم إثر على حياتي، والى

كل من أحبهم قلب ولم يذكرهم قلمي.

رقيق محمد

شكر وعرفان

قال الله تعالى

(لا تنسوا الفضل بينكم)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(ومن أتى اليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه)

الحمد لله أولا وأخرا على ما أنعم به على إتمام هذا البحث، وعلى من به توفيق وسداد وعلى ما منحنا إياه من الصحة والقدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات.

وبمقتضى واجب الاعتراف بالفضل نود أن بشكر والتقدير والعرفان الى استاذتنا المشرفة الأستاذة الدكتورة " بجحيش خالدية " وذألك لما افادتنا به من خبرتها الواسعة وثقافتها العالية، إذ لم تبخل علينا بنصائحها القيمة وتوجيهاتها السديدة، كذألك كل الشكر الجزيل الى اللجنة المناقشة لهذه المذكرة والى كافة أساتذتنا وطاقم جامعة أبن خلدون وكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير والى كل من قدم لنا يد المساعدة لإتمام هذا البحث ونسأل الله السداد.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عناصر نظام camels	20
02	عناصر نظام camels	21
03	المؤشرات الكلية للأزمات المصرفية	25
1-2	مقابل الذهب والعملات الاجنبية	37
1-3	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة (2000-2016).	57
2-3	تأثير تطور النفط على الكتلة النقدية	66

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر

المقدمة

فهرس الجداول

الفصل الأول:

ماهية البنوك المركزية

المبحث الأول : البنوك المركزية..... 02

المطلب الأول : مفاهيم حول البنوك المركزية ونشأتها 02

المطلب الثاني : الخصائص والأهداف التي يسعى البنك المركزي الى تحقيقها 04

المطلب الثالث : الوظائف التقليدية والحديثة للبنك المركزي 05

المبحث الثاني: **الوسائل والأساليب الرقابية للبنك المركزي..... 10**

المطلب الأول: الترخيص والاعتماد لإنشاء البنوك التجارية 10

المطلب الثاني: البيانات الدورية 12

المطلب الثالث: تعليمات ومذكرات البنك المركزي والرقابة على الائتمان المصرفي. 14

المبحث الثالث : تطور الدور الرقابي للبنوك المركزية. *19*

المطلب الأول : نظام الرقابة القائم على نظم التقييم بالمؤشرات نظام (camels)..... 19

المطلب الثاني : استخدام نظام لتقيم المخاطر البنكية 21

المطلب الثالث : النماذج الإحصائية للتنبؤ بالفشل المالي المبكر 25

الفصل الثاني :

الرقابة على الكتلة النقدية

المبحث الأول : ماهية الكتلة النقدية 32

المطلب الاول : مفاهيم عامة حول الكتلة النقدية وتطورها..... 32

المطلب الثاني : مكونات الكتلة النقدية **33**

المطلب الثالث : مقابلات الكتلة النقدية **35**

المبحث الثاني : عموميات حول الرقابة النقدية 39

المطلب الأول : مفهوم الرقابة النقدية 39

المطلب الثاني : خصائص وأهداف الرقابة النقدية 40

الطلب الثالث : الرقابة النقدية المباشرة 41

المبحث الثالث : أليات الرقابة النقدية..... 44

المطلب الاول : الرقابة على السيولة المصرفية 44

المطلب الثاني : الرقابة على الائتمان المصرفي 47

المطلب الثالث : الرقابة على البنوك التجارية..... 50

الفصل الثالث :

المراحل التي مرت فيها الكتلة النقدية والعوامل المؤثرة فيها وكذا تعامل المركزي معها

المبحث الأول : تطور الكتلة النقدية 56

المطلب الاول: دراسة تحليلية لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) 59

المطلب الثاني : الدراسة التحليلية الوضعية الكتلة النقدية في الجزائر في فترة من 2000-2017 59

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على الكتلة النقدية ومساعي البنك المركزي مع التقليل من حدتها.... 62

المطلب الأول: أثر التضخم على الكتلة النقدية وسياسة البنك المركزي في التعامل معها خلال الفترة (2001-2018)..... 62

المطلب الثاني : تقلبات أسعار المحروقات وأثرها على الكتلة النقدية خلال الفترة (2000- 2017).. **65**

المطلب الثالث : دور البنك المركزي في تسير سعر الصرف 68

المقدمة

المقدمة

تعتبر النقود شريان الحياة في الاقتصاد المعاصر اذ بدونها لا تستطيع الحضارة الاقتصادية المعقدة الحالية ان تعمل ولا يمكن ان يتطور الاقتصاد الحديث دون وجودها، وللنقود تاريخ طويل وحافل بتأثيراتها الإيجابية والسلبية، فقد صاحب تطورها تقدم كبير في التبادل التجاري على المستويين الوطني والدولي وفي تطوير وتخصيص الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية في العالم

إذا تعتبر موارد صادر النقود لخلق كتلة نقدية متوازنة من أولويات التي تسعى اليها السلطات والهيئات النقدية، ويكون ذلك من خلال سياسة نقدية منتهجة ومدروسة من اعلى سلطة رقابية ونقدية في نظام مالي ومتمثلة في البنك المركزي كونه هو المشرف على اصدار النقود بما يتطلبه الاقتصاد وذلك من اجل تحقيق التنمية وتفادي التضخم، وهذا لما يملكه من اليات وأدوات رقابية تساعده على ذلك على غرار سياسة الاقناع الادبي والتعليمات المباشرة.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق تتضح معالم الإشكالية التي نريد معالجتها

كيف يتم مراقبة وضبط الكتلة النقدية من طرف البنك المركزي الجزائري خلال الفترة 2000-2021 ؟

الأسئلة *الفرعية*

ولتوضيح معالم الإشكالية ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1/- ماهية البنك المركزي ووظائفه ؟

2/- ما هو دور البنك المركزي في ضبط ومراقبة الكتلة النقدية ؟

3/- فيما يتمثل أثر تطور البنك المركزي على تطور الكتلة النقدية ؟

فرضيات البحث:

كإجابة عن الأسئلة السابقة نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

1- للبنك المركزي دور في تنظيم العلاقات المالية والنقدية

2 - كلما زادت استقلالية البنك المركزي في قراراته أدى الى استقرار الكتلة النقدية

3 – يوجد أثر مباشر على تطور الكتلة النقدية من قبل البنك المركزي

أسباب اختيار الموضوع:

وقع سبب اختيار هذا الموضوع لأسباب موضوعية وأسباب ذاتية، حيث تتمثل الأسباب الموضوعية في اعتبار المسائل النقدية من المسائل الهامة التي تتطلب دراسات وأبحاث بهدف معرفة

الرغبة الشخصية في معرفة أدوات والاليات التي يعتمدها البنك المركزي في ضبط الكتلة النقدية

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في ما يلي :

1/- للبنك المركزي أهمية كبير كونه يعتلي الهرم المالي والنقدي

2/- مدى تأثير مراقبة البنك المركزي على البنوك التجارية

3/- العلاقات القانونية التي تمكن من مراقبة وضبط الكتلة النقدية من خلال تجسيد الوظائف التي يتمتع بها.

أهداف الدراسة:

1- إعطاء صورة واضحة عن العلاقات التي تربط البنك المركزي بالكتلة النقدية

2- محاولة معرفة مدى تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2021

3- التعرف على الوسائل والأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في ضبط الكتلة النقدية

الدراسات السابقة:

1 – محمد موساوي ، سومية زيرار ، دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 1970-2009 العدد 12 ، مجلة الاقتصاد والمجتمع جامعة الجيلالي اليابس بلعباس ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان من خلال دراستنا لتطور الكتلة النقدية أدركنا أن هناك عوامل تأثر على تطورها وتعيق عمل البنك المركزي

2- خالفي سهام، قران صفية، فعالية السياسة النقدية في ضل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النقدية للسياسة النقدية، جامعة أكلي محند أو الحاج . 2008-2009.

من خلال دراستنا الى بعض النتائج أن البنك المركزي هو المخول له لصياغة السياسة النقدية فكلما كانت هناك استقلالية في القرارات كلما كانت هناك فعالية الحفاظ على استقرار الكتلة النقدية

3- جعفر هنيبي محمد، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغير التضخم في الجزائر خلال فترة 1990 2018 مجلد 7 عدد 1 مجلة مجاميع المعرفة، جامعة حمد زبانة، غليزان

من خلال دراستنا الى بعض النتائج أن هناك متغيرات اقتصادية تأثر على عمل البنك المركزي منها التضخم وأسعار الصرف وغيرها على الحفاض على العرض النقدي.

منهج الدراسة:

تحقيق لأهداف الدراسة السابقة والوصول الى النتائج التي تكشف دور البنك المركزي في مراقبة وضبط الكتلة النقدية، اعتمدنا في دراستنا على منهج وصفي في الجانب النضري ومنهج تحليلي في الجانب التطبيقي.

الفصل الأول: ماهية

البنوك المركزية

تمهيد:

يقوم البنك المركزي بدور مهم في الهيكل المالي والمصرفي، بنك الحكومة ويدها القوية في إدارة السياسة النقدية والرقابة على البنوك التجارية ففي بداية الأمر كانت البنوك التجارية تتولى اوامرها بنفسها سواء التنظيمية أو المالية ومع تزايد النشاط الاقتصادي، وتزايد الاحتياجات التمويلية للحكومات وكذا حركة السلع والأموال أصبح من الضروري وجود هيئة تنظيمية تعمل على تنظيم إصدار النقد، والرقابة على البنوك التجارية وتمثلت هذه الهيئة في البنك المركزي.

المبحث الأول: البنوك المركزية

ان البنك المركزي مؤسسة مسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي في الدولة أو في مجموعة الدول وتهدف بشكل عام الى الحفاظ على الاستقرار النقدي و المالي في الدولة و الاسهام في تعزيز النمو الاقتصادي و السيطرة على التضخم و تخفيض البطالة

المطلب الأول: مفاهيم حول البنوك المركزية ونشأتها

أولا: نشأة البنك المركزي

تعتبر نشأة البنوك المركزية من أحدث صور تطور الجهاز المصرفي فمعا اتساع النشاط الاقتصادي منحت الحكومات امتياز إصدار النقود الورقية وكانت في مصرف وحيد تحظى بالقبول العام لهذه الأوراق النقدية المصدرة. [1]

إن نشأة البنوك المركزية ترجع الى التطور الحاصل في وظائفها حيث كانت في بداية الأمر تقوم بإصدار النقود الورقية وتحافظ على قيمة النقد المتبادل في الخارج ولكن مع مرور الوقت أسندت إليها وظيفة أخرى تتمثل في تنظيم الائتمان ويعتبر بنك السويد أقدم بنك مركزي أنشأ سنة 1225، كما يعتبر بنك إنجلترا الذي أنشأ سنة 1292، أول بنك إصدار.

واستمرت عملية إنشاء البنوك طوال القرون اللاحقة إلا أن عقد المؤتمر الدولي بروكسل سنة 1920 يقظي بضرورة إنشاء بنك مركزي في كل دولة يعمل على أساس إصلاح أنظمة النقدية والمصرفية ومحافظة على قيمة العملة كل دولة، وإمكانية تعزيز التعاون الدولي، وهكذا أصبح لكل دولة بنكها المركزي

ثانيا: مفاهيم حول البنوك المركزية:

اختلفت المفاهيم حول البنوك المركزية، فمنهم من عرفها حسب وظائفها ومنهم من ركز على أهميتها، ومن أهم التعاريف الشائعة للمصارف المركزية في مايلي: [2]

[1] رايس حدة ، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية الطبعة الأولى ، دار إيتراك ، مصر ، 2009، ص113 ، ص114

[2] زكريا الدويري ، يسرى السمرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري ، الأردن ، 2006 ، ص 25 ، ص26

عرفه فيرا سميث (Vera Smith) البنوك المركزية بأنها " هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد " .

أما شاو (Shaw) فقد ركز على وظيفة البنك في كيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه بتعريفه " هو البنك الذي يحكم في الائتمان وينظمه "

وعرفه داي (Day) بأنه " البنك الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي " ويلاحظ بأن داي Dayاهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي ، بالأخص الحفاض على استقرار الجهاز المصرفي .

وجاء تعريف سايرز (Sayers) بأن البنك المركزي هو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية ، بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة " وهذا التعريف ركز على وظيفة البنك المركزي كبنك الحكومة .

وجاء تعريف سامو ويلسون (Sam ualson) ليركز على وضيفة أخرى للمصارف باعتباره البنك المركزي " هو بنك البنوك وظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود " .

حيث عرف دي كوك (De Kock) البنك المركزي بأنه " هو البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني ، من خلال قيامه بوظائف متعددة كتقنين العملة ، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة احتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ، وإدارة احتياطات الدولة من عملات أجنبية .

نستنتج أن البنك المركزي هو ذلك البنك الذي ينظم ويضبط السياسة النقدية ما بين البنوك ، وكذلك حجم النقد المتداول في أي دولة بفرض نظام رقابي فعال وكفئ " .

المطلب الثاني : الخصائص والأهداف التي يسعى البنك المركزي الى تحقيقها

هنالك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف ، وهذه الخصائص تتمثل في : [1]

- البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين والتي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها ، وتشتك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية وتنفيذ هذه السياسة عن طريق تدخل والتوجيه والمراقبة
- يحتل البنك المركزي الصدارة والقمة الجهاز المصرفي لكونه يتمتع بسلطة رقابة على البنوك ولأن القدرة عل خلق النقود القانونية دون سو ها ، ولما له من صلاحيات تعرف على جميع البنوك أن تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها
- لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحيق الصالح العام للدولة
- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية الى أصول نقدية والهيمنة المطلقة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني
- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لعملية إصدار النقد

الاهداف العامة التي يسعى للوصول اليها

حدد قانون البنك المركزي الأهداف التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها بما يلي : [2]

1- تنظيم إصدار النقد والمسكوكات

2- الحفاض على استقرار النقدي

3- ضمان قابلية التحويل الدينار واستقرار سعر الصرف

4- تشجيع النمو الاقتصادي في الدولة وفق السياسة الاقتصادية العامة للدولة

5- تنظيم الائتمان لمصلحة الدولة

6- العمل كبنك للحكومة

[1] زكريا الدويري ، يسرى السمرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، مرجع سابق ، ص 26

[2] رشاد، العصار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك ، دار الصفا للنشر والتوزيع ، الأردن 2006 ، ص25 ، ص26

المطلب الثالث : الوظائف التقليدية والحديثة للبنك المركزي :

أولا : الوظائف التقليدية

إن ضرورة إنشاء البنوك المركزية تتمحور حول عدة وظائف أهمها : [1]

1/- إصدار النقود :

تعنبر وظيفة إصدار النقود من أهم الوظائف في الأنظمة النقدية الحديثة حيث تخضع الى جملة من القوانين ، ويرتبط هذا الإصدار بنوع الأصول التي يتعين على المصرف تغطية النقود المصدرة بها ، وتتمثل هذه الأصول في الذهب ، و العملات الأجنبية الكمبيالات التي أعيد خصمها للبنوك التجارية ، أذونات الخزينة وهي بذلك التزاما على البنك المركزي نحو أفراد المؤسسات و الهيئات التي تمتلك هذه الاوراق النقدية يسعى من خلال ذلك الى تعادل الأصول مع الخصوم لضمان توازن اقتصادي من خلال التوازن بين الإنتاج الحقيقي و تداوله بواسطة هذه الأوراق النقدية .

2/- الرقابة على الائتمان :

وترتكز على جانبين مهمان

أ /- الرقابة الكمية على الائتمان

وتستهدف التحكم في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك عن طريق استخدام البنك المركزي لواحدة من الأدوات التالية:

- تغير سعر الخصم وإعادة الخصم
- بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في السوق المفتوحة
- تغير نسبة السيولة النقدية

ب /- الرقابة النوعية على الائتمان :

تستهدف التوسع في تقديم الائتمان عن طريق الأدوات التالية

[1] حسين سمحان ، وسهيل أحمد سمحان ، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2010، ص 167 ، ص178

- تحديد حصص مختلفة من القروض للقطاعات الاقتصادية بنسبة محددة للتنشيط نشاط ذلك القطاع
- التميز في أسعار إعادة الخصم باختلاف أغراض إصدار الأوراق التجارية
- إعادة القروض للقطاعات الاستراتيجية من سقوف الائتمان المحددة لكل مصرف .

03/- مستشار ووكيل مالي للحكومة :

يمتلك البنك المركزي بعض المميزات والمهام التي جعلته يسمي بنك الحكومة إذ تحتفظ الحكومة لدى المصرف المركزي حساباتها ، وتودع حصيلة إيراداتها المختلفة من الضرائب والرسوم وغيرها في حسابات خاصة . كما تقوم بتحرير شيكات على هذه الحسابات عندما تريد القيام بنفقاتها المتعددة ويقوم بإقراضها قروض قصيرة الأجل ، وأيضا بحفض احتياطي الذهب والعملات الأجنبية ويقوم بإعطاء مشورة في أمور النقدية والائتمانية

04 /- بنك البنوك

يقوم البنك المركزي بهذه الوظيفة من خلال قبوله ودائع البنوك الاختيارية والإجبارية (احتياطي النقدي الإجباري) ، كما يقوم بالإشراف على العمليات المقاصة بين البنوك التجارية وعلى أعمالها ومدى التزامها بالقوانين التي يصدرها للمحافظة على الجهاز المصرفي وكذلك خصم الكمبيالات التي سبق وأن خصمتها البنوك لعملائها ، وخصم أذونات الخزينة التي يحتفظ بها لدى المصرف المركزي ، ومنح قروض قصيرة الأجل للبنوك التجارية .

05 /- البنك المركزي هو المقرض الأخير للبنوك التجارية

يقوم البنك المركزي بتقديم ومنح الائتمان الى المصارف التجارية أو للسوق الائتمانية في أوقات الأزمات المالية ، فقد يحدث أن انتساب السوق النقدية والمالية حالة مفاجئة ، -زيادة في الطلب على النقود -فيفزع المودعين الى المصارف التجارية لسحب ودائعهم نقدا ، ولا تجد المصارف التجارية مجتمعة أو منفردة في خزائنها ما يكفي لمواجهة هذه الطلبيات كلها ، الأمر الذي يجبرها على غلق أبوابها أو الإفلاس ، وبهذا انهيار نظام الائتمان فيلجا الى المصرف المركزي لتقترض منه نقودا تواجه بها طلبات السحب النقدي .

ثانيا : الوظائف الحديثة للنوك :

تتطلع البنوك المركزية للقيام بوظائف حديثة أهمها : [1]

01 /- التكيف مع المعاملات الإلكترونية

بعد أن كانت المحلات تتوزع على جنبات الشوارع و تترامى بجوار بعظها البعض أصبحت مراكز و مجمعات التسوق هي البديل المريح للتسوق ، و انتشرت أجهزت الصراف الألي في كل مكان ، موفرة بديلا عمليا لفروع البنوك ، مما يعد انعكسا طبيعيا للتطور بما يتماشى مع تطور تقنيات وأدوات المعاملات المالية الإلكترونية و تأثيرها على التجارة و المجتمع ككل و بتدريج و مع تنامي استعمال الحاسوب و التقنيات المعلومات تطورت عموما نظرت المجتمع الى بطاقات الائتمان و بطاقات الخصم كوسيلة للدفع المالي و أخذت بالتحول التدريجي من النظرة السلبية الى النظرة الإيجابية واثقة ، و في الوقت ذاته بدأ اعتماد المجتمع للعملة الورقية .

02 /- الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية

يمثل الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية وظيفة من وضائف البنوك المركزية الحديثة التي تهدف لضمان سلامة وكفاءة هذه الأنظمة من خلال متابعة وتقديم عملها وقال لذلك، وإحداث التغير فيها في حال استدعى الأمر ذلك لضمان السلامة والكفاءة.

03 /- الإشراف على أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزية المخاطر

تعتبر المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات ت المصرفية والحاجة الى البنوك ذات الأحجام كبيرة، فالبنوك أصبت تواجه مخاطر متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك الى أخر.

وتنتج هذه المخاطر مع المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات حيث يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها

[1] محمد بن بحان ، الأبعاد الجديدة الاستقلالية البنوك المركزية في ظل العولمة ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة دكتوراة ، جامعة الجزائر ، 2011-2012 ، ص25 ص29 البنوك المركزية والسياسات النقدية

إذا استحال القضاء عليها وعليه فإن الدراسات المعاصرة توليتماهما على كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيه.

04 /- البنوك المركزية وجذب الاستثمارات

الجاذبية الاقتصادية والمالية تهم البنوك المركزية على أكثر من صعيد فمن الوجهة الأولى تساهم بذلك عن طرق العمل على استقرار النقدي والمالي. يكون ضمان استقرار النقدي عن طريق تأمين استقرار الأسعار مما يبقى على التنافس أسعار في الاقتصاد.

أما من جهة الثانية، فإن الجاذبية الاقتصادية ارتداد عكسي على عمل البنوك المركزية لأن إنشاء مؤسسات المبدعة يمكن أن يؤثر على قنوات الاتصال للسياسة النقدية كما يمكنها استقطاب رؤوس أموال موجهة للاستثمارات في الأسواق المصرفية النقدية والمالية كما تشمل كذلك الاستثمارات الخارجية.

05 /- البنوك المركزية والرقابة الفعالة على البنوك

البنوك المركزية في غالبية الأمر هي هيئات مكلفة بالرقابة على البنوك ، فعلى الصعيد الدولي تطبق مقررات لجنة بازل ، أما على الصعيد الوطني فتتولى رقابة الهيئات المكلفة ولجان متخصصة ، والأزمة المالية الأخيرة زادت من تقوية الرقابة من قبل البنوك المركزية في منطقة اليورو

لأن فيما قبل كانت وكلات مراقبة البنوك تقوم بمراقبة سطحية لنظام البنوك مما جعلها تعجز كبح المخاطر ، ولتدارك هذا النقص قامت لجنة بازل بوضع مجموعة من القوانين تنظم وتضبط النظام المالي والنقدي للبنوك .

06 /- البنوك المركزية وتمويل القطاع الخاص

لقدت أدت الأزمة المالية الأخيرة تضييق الخناق على شروط منح القروض للقطاع الخاص بسبب الصعوبات التي واجهتها البنوك للحصول على التمويل النقدي في السوق ما بين البنوك من خلال

- تدهور الحالة المالية للبنوك
- تجنب تخفيض قوي جدا لعرض القروض
- وضع البنوك المركزية لمقاييس تسمى بغير الشرعية للسياسة النقدية أي بإمكاننا رؤية ثلاثة أصناف كبيرة منها

أ – توسع كمي، يتمثل في رفع العملة المركزية بشكل ضخم وكمية العملة التي في حوزة العملاء الاقتصادين لدفعهم الإنفاق

ب – تسهيل شروط القروض التي تتركز على شراء السندات بصورة مباشرة

ج – التأثير على ميل منحنى النسب والذي يتركز على إعلان مسبق لنواياه، فيما يخص النسب الرئيسية يقوم تحليه على كيفية تحويل أو تغير غير إتمام للنسب.

07/– البنوك المركزية والسيولة المصرفية

لقد كشفت الأزمة الحالية أن السوق النقدية ما بين البنوك للمعاملات الكبيرة المعروفة بسيولتها العالية بإمكان أن تعاني فجأة ندرة في سيولة قدوم لفترات طويلة نظرا لتضارب المعلومات، وفي ظل الشكوك حول قدرة البنوك في الوفاء بديونها فقدت الثقة وأصبحت البنوك تجتنب العمليات فيما بنها مما نتج عنه ارتفاع ملموس في معدل الفوائد في الآجال القصيرة وحتى الى انهيار الأسواق.

وفي هذا الظرف بذات يتدخل البنك المركزي لضبط السيولة المصرفية وتسير سياسته النقدية على المدى المتوسط المتوسط بكونه المقرض الأخير، ويتدخل لإعادة التوازن وتأمين سير السلع للسوق لتجنب شبح أزمة السيولة العامة.

08/– إدارة احتياطات العملة الأجنبية:

تعتبر العملات الأجنبية القابلة للتحويل من ضمان الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك المركزية بالإضافة الى الذهب وهما من الاحتياطات الرسمية للدولة، حيث تقوم بإدارة العمولات الأجنبية بيعا وشراءات وبتقديمها للحكومة لأغراض التجارة الدولية، كما تحافظ على استقرار قيمة صرف عملتها مقابل العملات الأجنبية ويختلف نهج إدارة البنوك المركزية لاحتياطاتها من العملات الأجنبية فيما بين الدول ابتداء من سياسة التجاهل الودي الحسابات التفصيلية الرياضية الهادفة لتخفيض المخاطر وزيادة الربحية

إن إدارة الاحتياطات هي عبارة عن عملية تكفل إتاحة قدر كافي من الأصول الأجنبية الرسمية المملوكة للقطاع العام للسلطات المختصة بصفة دائمة، كما تكفل سيطرة السلطات عليها لتحقيق طائفة محددة من الأهداف السلطات العمومية التي يمكن أن تقرر أحيانا الاستثمار في الصناديق السارية كآلية أو آداه ينسأها بلد لديه فائض مالي.

المبحث الثاني: الوسائل والأساليب الرقابية للبنك المركزي

إن ممارسة رقابة فعالة على البنوك هو عنصر أساسي من عناصر البيئة الاقتصادية السليمة، من حيث أن الجهاز المصرفي يقوم بدور رئيسي في إجراء المدفوعات وفي تعبئة المدخرات وتوزيعها، ومهمة الرقابة هي التأكد من أن البنوك تعمل بشكل صحيح وسليم وأن لديها ما يكفي من أرس المال و الاحتياطي لتحمل المخاطر التي تنشأ عن عملياتها المصرفية، فالقطاع المصرفي يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية تعرضا لعملية الرقابة و التوجيه من قبل السلطات الرسمية، ويرجع ذلك إلى أهمية القطاع المصرفي ودوره الحيوي في الاقتصاد الوطني، لذلك تقوم الجهات المسؤولية عن الرقابة على البنوك وهي غالبا البنوك المركزية بوضع سياسات عامة للبنوك تحقق الفائدة العامة، ويكون الهدف هو التحكم في عرض النقود و تحقيق الاستقرار المالي و الكفاءة المالية .

المطلب الأول: الترخيص والاعتماد لإنشاء البنوك التجارية

تبدأ علاقة البنك المركزي (السلطة النقدية) بالبنك التجاري قبل تأسيس هذا الأخير، إذ يتم الترخيص والاعتماد لإنشاء البنك التجاري بقرار من البنك المركزي وفقا للمتطلبات والشروط المنصوص عليها في قانون البلد تجدر الإشارة إلى أن قوانين تأسيس البنوك التجارية تختلف من بلد لأخر إلا أنها تتفق أو تشترك في النقاط الأساسية، ويمكن حصر خطوات الترخيص والاعتماد لإنشاء البنوك التجارية في النقاط التالية:[1]

1 **–** تقديم لجنة المؤسسين (المساهمين) الذين يعتزمون تأسيس بنك تجاري طلبهم للسلطة النقدية مدعما بالنظام الأساسي، عقد التأسيس، دارسة الجدوى الاقتصادية لتأسيس البنك، مقدار أرس مال البنك وغيرها من المعلومات.

2– يصدر البنك المركزي قراره في طلب الترخيص المقدم إليه خلال ثلاث أشهر من تاريخ تقديمه سواء بالموافقة المبدئية على الطلب أو برفضه ويتم إشعار طالب الترخيص بهذا القرار، وعليه:

أ– إذا أصدر البنك المركزي قراره بالموافقة المبدئية على طلب الترخيص فعليه أن يحدد فيه المتطلبات والشروط اللازمة للحصول على الترخيص النهائي.

[1] راشدي سماح ، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ضل المعاير الدولية ، دراسة حالة الجزائر مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر 3 ، 2010 – 2011 ص 74 ص 76

ب – تعتبر الموافقة المبدئية ملغاة حكما إذا لم يستوف طلب الترخيص خلال سنة من تاريخ حصوله على جميع المتطلبات والشروط اللازمة للحصول على الترخيص.

3 – إذا تم استكمال متطلبات وشروط الترخيص النهائي يصدر البنك المركزي خلال ثالثة أشهر من تاريخ تقديم طلب التجديد يؤكد فيه استكمال هذه المتطلبات ويمنح البنك المركزي الترخيص النهائي لمدة غير محددة.

4 – يستوفي البنك المركزي الرسوم المبينة أدناه على إن تحدد معايرها بمقتضى نضام خاص.

أ – رسم طلب الترخيص

ب– رسم إصدار الترخيص النهائي

ج – رسوم سندية على البنك وكل فرع أو مكتب له

5 – يحتفظ البنك المركزي بسجل خاص لكل بنك يتضمن اسم البنك وعنوان مركزه الرئيسي وفروعه ومكاتبه.

6 – لا يجوز للبنك التجاري إجراء أي تعديل على عقد تأسيسه أو نظامه الأساسي إلا بعد الحصول على موافقة خطية من البنك المركزي.

7 – لا يجوز للبنك التجاري أن يتوقف عن ممارسة أعماله لأي سبب كان إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك المركزي، كما لا يجوز للبنك أن يفتح فرعا أو مكتبا جديدا له داخل البلد أو خارجها وان يغلقه أو ينتقل مكانه دون موافقة مسبقة من البنك المركزي.

8 – للبنك المركزي أن يصدر قرار بإلغاء ترخيص البنك، وذلك في أي من الحالات التالية:

أ – إذا منح الترخيص النهائي بناء على معلومات غير صحيحة وردت في طلب الترخيص أو الوثائق المرفقة به، وخاصة ما يتعلق بالمؤسسين من ذوي المصالح المؤثرة أو الإداريين المقترحين العمل في البنك.

ب– إذا لم يبدأ البنك بممارسة أعماله خلال اثني عشر إشهار من خلال تاريخ حصوله على الترخيص النهائي أو توقف عن قبول الودائع بعد البدء بممارسة أعمال المصرفية.

ج– إذا امتنع البنك التجاري عن تنفيذ أي من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي.

د– إذا قدم البنك التجاري طلبا لإلغاء ترخيص وعلى البنك المركزي اتخاذ القرار الذي يراه مناسبا بشأن الطلب خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه.

هـ– إذا تم إلغاء ترخيص بنك تجاري آخر له مصلحة مؤثرة في البنك.

و– إذا تم دمج البنك التجاري في بنك آخر أو تم بيع كل موجوداته أو معظمها.

وفي الأخير يبلغ البنك المركزي البنك التجاري بإلغاء ترخيصه وينشر قرار الإلغاء خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره في صحيفتين محليتين يوميتين على الأقل كما يتم نشره الجريدة الرسمية.

إذن فالبنوك المركزية تقوم بتجديد ضوابط معينة حتى يتم قبول تسجيل أي مؤسسة باعتبارها بنكا والتصريح لها بممارسة المهنة وتستهدف هذه الضوابط توفير مقومات الوجود القانوني للبنك وضمان مقدرته للقيام بوظائفه مستقبلا. كما تهدف هذه الضوابط أيضا إلى حماية حقوق الدائنين في حالة تعثر البنك أو تصفيته.[1]

المطلب الثاني: البيانات الدورية

بعد تأسيس البنك تتقدم الرقابة خطوتها الثانية وذلك من خلال البيانات الدورية التي يتوجب على البنوك التجارية تقديمها بصورة منتظمة للسلطة النقدية حسبما تحدده القوانين والتعليمات والأنظمة النافذة وتعتبر رقابة البنك المركزي للبيانات الدورية للبنوك التجارية من أهم وسائل الرقابة والتفتيش على أعمال البنوك التجارية وتتمثل أهم هذه البيانات الدورية فيما يلي :[2]

1/– بيان الموجودات و المطلوبات : يلتزم كل بنك تجاري بتقديم بيان مركزه المالي شهريا، على نموذج خاص تعده إدارة مراقبة البنوك بالبنك المركزي، و بالطبع يختلف النموذج من بلد لآخر، ولكن تتفق النماذج جميعها في تركيز الاهتمام على الودائع بصفتها المصدر الرئيسي لأموال أي بنك، وعلى التسهيلات الائتمانية، بصفتها أهم وجه من أوجه استخدام هذه الأموال، وتبعا لهذا التركيز، يتضمن النموذج تصنيف

[1] الداغر محمود محمد ، قدوري طارق ، مسؤوليات البنك المركزي في الرقابة على المصارف التجارية في ضل المعاير المالية ، إشارة إلى القطاع المصرفي الليبي ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول إستراتيجية الإدارة مخاطر المؤسسات ،أفاق وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف ، 25–26 نوفمبر 2008

[2] منال هني ، دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 3 ، 2013–2014 ص 59 ص60

الودائع حسب درجة سيولتها الائتمانية (تحت الطلب، إشعار لأجل) وحسب العملات (عملة وطنية، عملات أجنبية) وحسب الجهات المودعة (قطاع عام، قطاع خاص)إلى غيره من التصنيفات .

كما يتضمن هذا النموذج تصنيف التسهيلات الائتمانية (في البنك التجاري حسب أشكالها وحسب توزيعها وحسب تواريخ استحقاقها، حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة). يتضمن النموذج أيضا تصنيف الاستثمار والتمويل (في البنك الإسلامي) حسب أشكالها (البيوع المختلفة، الضاربة...الخ) وحسب تواريخ استحقاقها، وحسب توزيعها على القطاعات الاقتصادية المستفيدة.

ولا يقتصر تحليل البيانات الهامة على معرفة كل ما يتصل بأنشطة البنوك ومقارنتها، وإنما يتيح التحليل أيضا التوصل إلى النسب والمؤشرات الهامة في البنك، وفي النظام المصرفي مثل:

1/- نسبة السيولة القانونية

2/- نسبة الاحتياطي النقدي

3/- نسبة الائتمان إلى الودائع بالنسبة للبنك التجاري ونسبة الاستثمار إلى الودائع بالنسبة للبنك الإسلامي

4/- النسب التي تقيس ملاءة رأس المال

5/- نسبة الودائع الادخارية

6/- الأهمية النسبية لكل بنك في الجهاز المصرفي...الخ.

2/- الميزانية العمومية حساب الخسائر: *بتحليل الميزانية العمومية* للبنك تتمكن السلطة النقدية من معرفة تطور نشاط كل بنك على حدي و أوجه القوة و الضعف فيه، ومقارنته بغيره من البنوك، وذلك بعد إجراء التسويات و احتساب الاستهلاكات، واقتطاع المخصصات و الاحتياطات المختلفة، و الوصول إلى رقم صافي الربح، أما تحليل حساب الأرباح و الخسائر وقائمة الدخل فيظهر مصادر الإيرادات المختلفة و أوجه الإنفاق المختلفة في كل البنوك و بذلك تتمكن السلطة النقدية من تقيم نتائج نشاط كل بنك وتحديد معايير كافة وذلك بمعرفة العوامل التي حققت نتائج .

المطلب الثالث: تعليمات ومذكرات البنك المركزي والرقابة على الائتمان المصرفي.

أولا : تعليمات ومذكرات البنك المركزي .

يقوم البنك المركزي بإصدار مذكرات وتعليمات تنفيذا للقوانين والأنظمة وللتأكد من حسن سير أعمال البنوك ، ويقوم المفتشون بدوائر الرقابة بالبنك المركزي بالتأكد من التزام هذه البنوك بهذه التعليمات التي تهدف جميعها إلى حماية ودعم الجهاز المصرفي الدائنين والتالي حماية حقوق المودعين [1].

ثانيا : الرقابة على الائتمان المصرفي .

عموما **إن** من وظائف البنك المركزي الرئيسية هي الرقابة على ائتمان المصارف التجارية وتأثيره على كمية النقود. وقد تطور البنك المركزي سواء بحكم الأعراف أو بحكم القانون، علاقاته الوثيقة مع المصارف التجارية لإنجاز وظائفه الأساسية (بنك الإصدار، كصيرفي الحكومة، القيم على الاحتياطات وبنك التقاضي والتسديد، والملجأ الأخير للإقراض) وتوثيق تلك العلاقة كما توسع البنك المركزي نشاطاته وكذلك يعتبر البنك المركزي الجهة المؤتمنة على مراقبة الائتمانية السلطة النقدية وعلى عرض النقد.

إن الوضع النقدي في العديد من البلدان، قد تطور وتوسع كثيرا من خلال انتشار العديد من المؤسسات المصرفية والائتمانية، وأصبحت ودائعهم جزء لا بأس به مما يقرب من النقود جعل الكثير من البلدان منذ عام 1965 تقوم بتحويل البنوك المركزية بفرض سيطرتها لمراقبة الائتمان على جميع المؤسسات المصرفية بدلا من حصرها في المصارف التجارية فقط.

وان تخويل البنوك المركزية للرقابة على الائتمان جاء بسبب صعوبة قيام المصارف التجارية بتنفيذ السياسات التي تقوم بها البنك المركزي لتقليص أعمالها الائتمانية دون تخصيص مواقع إضافية لهذه المؤسسات التي بلغت عمليتها بما يمكنها من إفشال بعض سياسات الائتمان الموضوعة من قبل البنك المركزي.

إن مستلزمات البنك المركزي للقيام وضيفة المراقبة على الائتمان، هو منحه للسلطات القانونية الكافية على الفعاليات المعنية ليس فقط للمصارف التجارية بل أيضا للأجهزة المصرفية والمالية الأخرى. وان يخلق شبكة

[1] موسى مبارك أحلام ، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ضل المعاير الدولية ، دراسة حالة الجزائر 3 ،مذكرة ماجستير ، 204– 2005 ،ص 22

علاقات واسعة وأنظمة معلومات واتصالات تؤمن مساندة وتعاون أجهزة المصرفية الأخرى في تنفيذ سياستها الائتمانية [1].

ثالثا: أنواع الرقابة على الائتمان المصرفي.

تمارس البنوك المركزية في تنظيم الائتمان ثلاثة أنواع من الرقابة، وهي في ممارستها لهذه الأنواع تستعمل عددا من الأساليب والوسائل الخاصة بكل نوع، وتتمثل أنواع الرقابة على الائتمان في:

1- الرقابة الكمية.

2- الرقابة النوعية.

3- الرقابة المباشرة .

1 – الرقابة الكمية على الائتمان: يقصد بالرقابة الكمية على الائتمان التأثير في حجم الائتمان سواء بالزيادة أو النقصان، وتهدف إلى التأثير على كمية النقود أو حجم الائتمان في مجموعه بغض النظر عن وجوه الاستعمال الذي يراد استعماله فيها يتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على جملة من الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى النظام المصرفي وبالتالي التأثير بطريقة غير مباشرة على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها وتتمثل أدوات الرقابة الكمية على الائتمان فميالي:[2]

أ – معدل إعادة الخصم:

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها أو الاقتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض.[3]

إن تغيير هذا المعدل يؤدي إلى تغيير حجم الائتمان التي يمكن أن تمنحه البنوك التجارية فإذا ما رفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم فسوف يؤدي ذلك إلى دفع البنوك التجارية إلى أن ترفع هي الأخرى أسعار فائدتها التي تقرض بها الأفراد، مما يؤدي إلى نقصان حجم الاقتراض وبالتالي حجم الائتمان وإذا ما

---

[1] زكريا الدوري ، يسرى السمرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع – عمان / الأردن الطبعة العربية 2006

[2] منال هني ،دور الأساليب الرقابية والإشرافية في إدارة المخاطر الائتمانية، مرجع سابق ، ص61–ص 62

[3] عبد المجيد قدي . مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية . الطبعة الثانية .ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.2005. ص 85 .

أراد البنك المركزي التوسع في الائتمان يعمل على تخفيض معدل إعادة الخصم، مما يسمح للبنوك التجارية بأن تخفض هي الأخرى أسعار فائدتها التي تقرض بها.[1]

ب /- عمليات السوق المفتوحة.

يقصد بها قيام البنك المركزي بالدخول إلى السوق المالي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر فعالية في هذا الصدد، إذ يقوم البنك المركزي ببيع السندات أثناء فترة التضخم الاقتصادي بهدف تخفيض كمية وسائل الدفع ومن ثم تخفيض حجم الإنفاق النقدي، ويدخل كمشتري أثناء فترات الكساد الاقتصادي بهدف زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان ومن ثم زيادة حجم الإنفاق النقدي وتنشيط الطلب الفعلي في السوق. [2]

ج/- الاحتياطي النقدي:

تحتفظ البنوك التجارية بجزء من أصولها في شكل أصول سائلة لدى البنك المركزي ويطلق عليها (نسبة الاحتياطي القانوني) ويرتبط بهذه النسبة نسبة السيولة. وقد كان الهدف الأساسي من تحديد نسبة السيولة هو ضمان حقوق المودعين، لكنه ينظر إليه اليوم بأنه أداة أساسية للرقابة على مقدرة البنوك على التوسع في الائتمان، فإذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان عمد إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني وإذا أراد التوسيع في الائتمان عمد إلى خفض هذه النسبة وهذه الأداة فعالة في التأثير على حجم الائتمان.[3]

2/- الرقابة النوعية على الائتمان: تقتصر على التأثير على اتجاهات البنوك في الاستثمار ،بحيث توجه إلى النواحي التي يرغب فيها البنك المركزي دون النواحي الأخرون لذلك فإن الوسائل المتبعة في تحقيق هذا الهدف تختلف عن وسائل الرقابة الكمية، و قد دعت الحاجة إلى اللجوء إلى هذا النوع من الرقابة نظرا لان الرقابة الكمية لا تؤدي إلى الأثر المرغوب بسبب العيوب التي تحيط بها ، فإذا رأى أن البنك المركزي إن البنوك التجارية تزيد من استثماراتها في مجالات الاستيراد والاستهلاك بشكل كبير بينما تحجم عن الاستثمار

[1] منال هني ، دور الأساليب الرقابية والاشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية ، مرجع سابق .ص 62

[2] ناصر بوجلال ، سارة برحومة ، فطيمة مشتر ، التوجيهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية ،مجلة التنمية الاستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد 04 العدد 06 ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة – جامعة محمد بوضياف ، 2010، ص13

[3] الحلاق سعيد سامي .محمد محمود . النقود والقروض والبنوك والمصارف المركزية . دار اليازوري . عمان .2010 . ص 160 .

في الزراعة والصناعة مثلا ففي هذه الحالة لا تكفي الرقابة الكمية لتصحيح الأوضاع بل لا بد من استعمال أساليب الرقابة النوعية . كما أن الرقابة النوعية قد تستعمل جنبا إلى جنب مع الرقابة الكمية فإذا فرض البنك المركزي قيودا على الائتمان الاستهلاكي فإن هذا يؤدي إلى التأثير أيضا على الحجم الكلي للائتمان لأن هذا الحجم الكلي إنما يتألف من مجموع الائتمان في مختلف النشاطات الاقتصادي. وفيما يلي بعض وسائل الرقابة النوعية. [1]

أ/– التحكم في الحد الأدنى لقيمة السلف الممنوحة بمختلف الضمانات بحيث تكون نسبة السلف للضمانات عالية في النواحي المرغوبة ومنخفضة في النواحي غير مرغوبة.

ب/– تعيين حدود للفائدة التي تتقاضها البنوك على مختلف أنواع الاستثمارات بحيث تكون متمشية مع رغبة البنك المركزي في تشجيع بعض الأنواع وعدم تشجيع البعض الآخر.

ج/– اشتراط الحصول على تصديق البنك المركزي على القروض التي تتجاوز حدا معينا بحيث يتمكن البنك المركزي من منح مصادقته على القروض التي يرغب في تنفيذها وحجب هذا التصديق على القرض غير المستحبة.

د/ – منع البنوك من استثمارها في بعض النواحي غير المرغوب فيها وإصدار تشريعات صريحة تنص بعدم السماح لبعض البنوك بمزاولة بعض النشطات.

3/– الرقابة المباشرة على الائتمان.

الرقابة المباشرة جاءت لتكمل الرقابة الكمية والكيفية على الائتمان وسميت بالرقابة المباشرة لأنها تضمن تعاملا مباشرا بين البنك المركزي والبنوك التجارية لكن الرقابة المباشرة هي ليست رقابة دائمة مثل الرقابة الكمية والكيفية ولكنها تستخدم في ظروف مؤقتة من وقت لآخر، وتنحصر وسائل الرقابة المباشرة على الائتمان فيما يلي:[2]

[1] رمضان زياد سليم ، محفوظ جودة احمد ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 ، ص 185- ص 186

[2] الحلاق سعيد سامي ، العجلوني محمود ، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري ، عمان ، 2010 ص 164 ص166 .

أ – أن يقوم البنك المركزي بإصدار توجيهات أو تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية فيما يتعلق بالائتمان الذي تمنحه لعملائها

ب – الإقناع المعنوي من قبل البنك المركزي للبنوك التجارية لإتباع أو التخلي عن سياسة معينة فيما يتعلق بالائتمان الذي تمنحه هذه البنوك وعن طريق الإقناع يؤثر البنك في حجم الائتمان سواء بالزيادة أو النقصان

ج – حق الرقابة الإدارية على البنوك التجارية حيث يقوم البنك المركزي بالتفتيش على البنوك التجارية من حين لآخر للتأكد من أنواع الأصول التي تحتفظ بها هذه البنوك

المبحث الثالث: تطور الدور الرقابي للبنوك المركزية.

إن الرقابة بالتركيز على المخاطر تختلف عن الرقابة التقليدية للبنوك التي كانت تتمثل في تفتيش و تحليل كافة نشاطات البنك للتأكد من سلامة إجراءات البنك و لكن نتيجة لتغير طبيعة أعمال البنوك و تعدد أنواع المخاطر التي نشأت حديثا بفضل الابتكارات المالية و العولمة و كذلك التقدم التكنولوجي أصبح التوجه في الرقابة على البنوك يتمثل في التركيز على المخاطر التي لدى البنوك ومعرفة الاتجاه الذي تسير إليه و بالتالي محاولة الرقابة على هذه المخاطر وليس تفتيش البنوك على أساس البيانات التاريخية بمعنى إن دور السلطات الرقابية سيكون دورا استباقيا وليس دراسة النشاط المصرفي بعد حدوثه .

المطلب الأول: نظام الرقابة القائم على نظم التقييم بالمؤشرات. (نظام cames)

نظام التقييم بالمؤشرات هو نظام مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1980 وهو نظام يقوم على معايير رقابية تشمل: أرس مال البنك، جودة الأصول الإدارة، والأرباح والسيولة وتحليل الحساسية لمخاطر السوق ومع تطور عملية الرقابة أصبح هذا المفهوم يطبق في العديد من الدول سواء المتقدمة أو الناشئة. [1]

يعد هذا النظام أداة رقابية فعالة لتقيم مدى متانة البنوك العاملة على أساس موحد بما يؤدي إلى تحديد البنوك التي تحتاج اهتمام وعناية خاصة من قبل السلطات الرقابية، حيث تسعى الجهات الرقابية إلى التأكد من إن كل البنوك العاملة يتم تقيمها على أساس موحد وشامل وفي نفس الوقت يتركز اهتمام السلطات الرقابة بصفة أساسية على البنوك التي تظهر نوعا من ضعف المؤشرات المالية والعملية، بحيث يتم تقيم البنوك إلى خمس مستويات على النحو التالي.[2]

المستوى الأول: يعد البنك مؤسسة مالية سليمة في كافة المجالات وأي نقاط ضعف لديه تكون ذات طبيعة ثانوية ويمكن معالجتها، ويمكن له بصفة عامة تحمل تقلبات السوق ولا يدعو وضع هذا البنك للقلق.

المستوى الثاني: يعد البنك مؤسسة مالية سليمة أساسا ولكن توجد نقاط ضعف بسيطة قابلة للتصويب في ظل الظروف العادية ويمكن له تحمل تقلبات السوق ويحتاج إلى رقابة عادية.

[1] محمد زيدان ، عبد الرازق جبار، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية ، مرجع سابق ص 11

[2] منال هني ، دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية ، مرجع سابق ، ص 69 ص 70 .

المستوى الثالث: تتوافر عدة نقاط ضعف قد تعرض البنك لمزيد من المخاطر، وتقل مقدرته على تحمل تقلبات السوق، ويتطلب البنك رقابة أكثر من عادية.

المستوى الرابع: يعاني البنك من ضعف خطير في النواحي المالية والإدارية وهو غير قادر على تحمل تقلبات السوق ويحتاج إلى إجراءات فورية لتصويب أوضاعه ويتطلب رقابة لصيقة.

المستوى الخامس: حالة البنك أسوء من البنوك في المستوى الأربع ويحتاج إلى مساعدة عاجلة من المساهمين أو من أي مصادر أخرى، كما يتطلب رقابة مستمرة.

وفيما يلي عرض لكل المؤشرات التي يحتويها نضام (cames) .

الجدول رقم (1) عناصر نظام camels

C	Capital Adequacy	كفاية رأس المال
A	Asset Quality	نوعية الأصول
M	Management	الإدارة
E	Earnings	الربحية
L	Liquidity	السيولة
S	Sensitivity Of Market Risk	الحساسية لمخاطر السوق

***المصدر** : أحمد نور الدين الفرا ، تحليل نظام التقين الامريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، مذكرة ماجيستر محاسبة وتمويل، ص 56*

جدول رقم 02 الجدول رقم (1) عناصر نظام cames

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
من 1 الى 1.4 قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ اي إجراء
من 1.5 الى 2.4 مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السليبات
من 2.5 الى 3.4 معقول	يظهر عناصر القوة والضعف	رقابة ومتابعة لصيقة
من 3.5 الى 4.4 هامشي	خطر قد يؤدي الى الفشل	برامج اصلاح ومتابعة ميدانية
من 4.5 الى 5 غير مرضي	خطير جدا	متابعة دائمة

المصدر: *راشدي سماح، آلية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ضل المعايير الدولية، مرجع سابق، ص 101*

المطلب الثاني: استخدام نظام لتقيم المخاطر البنكية.

قامت المملكة المتحدة بالعمل على تطبيق نظام يطلق عليه تقييم المخاطر من قبل السلطات الرقابية يتم بمقتضاه تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك أولا بأول ويعتمد هذا النظام بشكل أساسي على تحديد مختلف أوجه النشاط التي تحمل مخاطر والعمل على قياس المخاطر الكمية والنوعية المتعلقة بتلك الأنشطة ويطلق عليها CAMLEBCOM حيث تشمل CAMLEB كل من رأس المال، مخاطر السوق، الأرباح والالتزامات والأنشطة، وتشمل COM كل من الرقابة، والتنظيم والإدارة.

أولا : عناصر نظام تقيم المخاطر البنكية:

1/- رأس المال: تعددت تعاريف رأس المال على اعتبار ان راس المال هو المؤشر الاساسي للسلامة المصرفية ومنها ما يلي: [1]

[1] أحمد نور دين الفرا ، تحليل نظام التقييم الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي ، دراسة حالة فلسطين ، الجامعة الإسلامية غزة ، مذكرة الماجيستير ، 2010 ، ص 35

رأس المال التنظيم (الرقابي): هو الحد الادنى لرأس المال كنسبة الى الاصول المرجحة بالمخاطر كما حددته لجنة بازل أو السلطة الرقابية المصرفية

رأس المال الاقتصادي: هو قيمة رأس المال الذي يحتفظ به المصرف وفقا لسياسته وتحليله وبناء على تقيم المخاطر

كما عرف رأس المال المصرفي على انه: رأس المال المتأتي من المدفوع والأرباح المحتجزة، وقد سمي ب "رأس المال الاساسي ". أن تشمل ضمن قاعدة رأس المال مجموعة من المكونات الاخرى لرأس المال سميت ب "ر أس المال المساند " أو "التكميلي حسبما هو معترف به في الأنظمة الرقابية والمحاسبية.

2/- مخاطر السوق : بالرغم من وجود اختلافات في تعريف مخاطر السوق لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، إلا انها تصب في نفس المفهوم ، فقد عرفت مخاطر السوق بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة احتفاظه بأي مراكز مالية (Financial positions) داخل أو خارج الميزانية جراء أي تغيرات تحدث في أسعار السوق ،كما يندرج ضمن تعريف هذه المخاطر أي مراكز مالية فعلية أو اي مراكز مالية ناتجة عن المشتقات المالية ، وتندرج ضمن مخاطر السوق ما يلي : [1]

- مخاطر أسعار الفائدة
- مخاطر أسعار سعر الصرف
- مخاطر أدوات الملكية
- مخاطر البضائع

3/- الرقابة : يتطلب النظام الفعال للرقابة المصرفية ، من السلطة الرقابية أن تطور وتتابع تقيم مستقبلي لحجم المخاطر للمصرف والمجموعة المصرفية ، ويكون هذا التقييم متناسبا مع الاهمية النظامية للمصرف والمجموعة المصرفية ، بما في ذلك المخاطر المحتملة من المصارف والنظام المصرفي ككل ، وتقيمها وتعالجها . وأن يكون لديها إطار عمل ملائم للتدخل المبكر لمعالجة هذه المخاطر، بما في ذلك خطط ملائمة ن

[1] رامي يوسف عبيد ، إطار مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي في الدول العربية ، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، ص45

بالتعاون مع السلطات الأخرى المعنية ن وكذلك لاتخاذ إجراءات تصفية المصارف بطريقة منضمة عندما يتعذر استمرار عملها. [1]

4/- الادارة:

يعتبر الاداء الاداري مكونا اساسيا للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق اهدافه ، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسئوليات المحاطة بالإدارة والقدرة على التعامل التطورات و المتغيرات البيئية و المصرفية و تحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص

وفي ميالي اهم القضايا التي يتعين اخذها بعين الاعتبار لتحديد التصنيف الملائم للإدارة

يستند تصنيف الادارة دراسة العوامل التالية:[2]

- فهم المخاطر اللازمة للنشطات المصرفية والبيئية والاقتصادية السائدة
- الاداء المالي للمصرف بالظر الى نوعية الاصول، وكفاءة راس المال والارباح والسيولة
- تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجلات العمل الرئيسية
- قوة وملائمة وظيفة واعمال التدقيق الداخلي والخارجي
- الالتزام بتشريعات أنضم البنك المركزي سارية المفعول
- الاتجاه نحو تغليب المصلحة العامة للمصرف
- الالتزام بالقوانين والتشريعات ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين
- تطبيق مبادئ اكتساب الخبرة والماهرات الوظيفية مع مرعاه الإحلال الوظيفي
- التجاوب مع اهتمامات وتوصيات المصرف المركزي ومرعاه الدقة والتقارير والبيانات المالية
- توفير برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعال لها وأنها تعمل بدرجة عالية من الجودة

[1] اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، الترجمة العربية للمبادئ الاساسية للرقابة الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012 ، صندوق النقد العربي 2014 ، ص 52 ، ص53

[2] أحمد نور دين الفرا ، تحليل نظام التقييم المصرفي كأداة للرقابة على الاداء المصرفي ، مرجع سابق ، ص 106

ثانيا: مزايا نظام التقييم المصرفي camles

يمكن تلخيص أهم مميزاته في النقاط التاجة:[1]

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد مع توحيد أسلوب كتابة التقارير.
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك
- لاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل وحدة ولكل مجموعة متشابهة من البنوك ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي.
- يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور
- يعمل على كشف مخاطر انتقال الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.

ثالثا: عيوب النظام التقييم المصرفي *camles* :

يمكن تلخيصها في ميالي: [2]

- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموع ككل، هذا بالرغم من إن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لأخر داخل المجموعة نفسها، وبتالي فهو لا يعبر عن حقيقة الأوضاع المجموعة
- يعتمد المعيار على قياس الأداء استناد على المصارف الأخرى للمجموعة الشبيهة وعليه فأن حدوث أي تغير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو أداء النظام المصرفي ككل، فأن عادة لا يتم تغير مؤشرات التقييم وفقا لذألك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.
- أعطى النظام لكل العناصر أوزانا وانه من الصعوبة تثبيتها طول فترات التقييم دون اعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

---

[1] عاشور صرية ، نظام التقييم المصرفي كآلية للرقابة بالتركيز على مخاطر في البنوك التجارية ، المجلد رقم 04 ، العدد 01 ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ن جامعة شلف 1 ،ص 75

[2] فيروز حناش ، ليلى العجرود ، تقيم السلامة المصرفية للبنوك الاسلامية باستخدام طريقة camels ، مذكرة ماستر ، إقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة جيجل ، 2018-2019 ص 73

المطلب الثالث: النماذج الإحصائية للتنبؤ بالفشل المالي المبكر

تتميز هذه النماذج في أنها تتبع المخاطر التي قد يترتب عنها تعرض البنك لمشاكل مالية في المستقبل باستخدام متغيرات كمية محددة مع إيجاد علاقات محددة فيما بين هذه المتغيرات، وتقوم جهتان رقابيتين في الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق هذا النموذج، كما تقوم لجنة الرقابة المصرفية في فرنسا بتطبيقها.[1]

نماذج التنبؤ بالفشل المالي المصرفي: [2]

1- نموذج (Hardy، pazarbasig)

قسم (hardy، *pazarbasig*) في درستهما للمؤشرات الكلية للأزمات المصرفية الى ثلاث مجموعات رئيسية ونلخصها في الجدول التالي.

الجدول رقم 03: المؤشرات الكلية للأزمات المصرفية

مجموعة مؤشرات القطاع الحقيقي	مجموعة مؤشرات الجهاز المصرفي	مجموعة مؤشرات الضامنات
معدل النمو في الناج المحلي الحقيقي	التغير في نسبة الودائع الى النتاج المحلي الاجمالي فكلما انخفضت هذه النسبة دل ذألك على انخفاض مستوى الثقة بالجهاز المصرفي وارتفاع نسبة التسرب النقدي وتقليص ميزانية المصارف	معدل التضخم

[1] منال هني ، . دور الاساليب الرقابية والاشرافية للبنك المركزي في ادارة المخاطر الائتمانية ، مرجع سابق ص73

[2] نرمين محمد غسان الحمودي ، نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة ، مذكرة ماجيستر ، الجامعة العربية السورية ، 2016 ، ص 65 ، ص67

معدل التغير في الاستهلاك الخاص	نمو نسبة الائتمان المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي وتدل هذه على درجة توسع النطاق المصرفي	سعر الفائدة الحقيقي
معدل التغير في الاستثمار	نمو نسبة المطلوبات الاجنبية في الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي	معدل التبادل التجاري وارتفاع سعر الصرف الحقيقي
معدل رأس المال الناتج الحدي		

المصدر: نرمين محمد غسانا لحموي، نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، مذكرة ماجيستير، ص 65

2/*- نموذج المؤشرات الرائدة:

تنطوي هذه المنهجية على رصد مجموعة من المؤشرات الرائدة التي تتقلب قيمها بشكل كبير قبيل وقوع الازمة المالية المصرفية، والدراسة إذا كانت هذه المؤشرات فردية أو مجتمعة قد بلغت قيمة العتبة التي ترتبط من الناحية التاريخية ببداية وقوع ازمة مالية مصرفية

3/- النماذج الاحتمالية

تسمح هذه النماذج بمعرفة المؤشرات التي تؤثر في احتمال وقوع أزمة مصرفية، حيث يتم تحويل المؤشر المعبر عن الازمة المصرفية الى متغير صوري ثنائي (Dumay variable) وذألك باستخدام عتبة محددة (Arbitrer Threshold) لهذا المتغير ، حيث تعبر القيم الاعلى من هذه العتبة عن حالة ازمة في القطاع المصرفي، وتأخذ قيمة واحدة ، بينما تعبر القيم الادنى عن حالة استقرار مصرفي، وتأخذ قيمة واحدة بينما تعبر القيم الادنى عن حالة استقرار مصرفي ، وتأخذ حالة الصفر.

4/- نماذج (z-score)

- **نموذج Althman Cough**

تم بناء هذا النموذج باستخدام أسلوب التحليلي التميزي المتعدد بواسطة دراسة 22 % نسبة مالية ويمكن تصنيفه في التالية نسبة السيولة ونسبة الربحية والكفاءة التشغيلية والاستقلال المالي .

- **نموذج Sherrod لقياس البعد عن الاعسار المالي**

يركز هذا النموذج على دراسة مدى سلامة المراكز المالية لعمل المصارف المقترضين، حيث أوجد النموذج علاقة بين درجة مخاطرة القروض وتصنيفها وذلك كأساس لتسعير القروض، ومن ثم تقيم جودة محفظة القروض في المصرف، حيث يستخدم هذا النموذج في المصارف من ادارة الائتمان المصرفية لهدفين رئيسين:

1/- تقيم مخاطر الائتمان

2/- التنبؤ بحالة العميل المقترض ومدى احتمال وقوعه بالفشل المالي.

خلاصة الفصل الأول:

ان تزايد عدد البنوك التجارية وتداخل العلاقات المالية بينها سمح بضهور البنك المركزي الذي يعتبر المنظم والمشرف على السياسة النقدية والائتمانية المصرفية للدول، بما يكفل الاستقرار في النظام النقدي والمصرفي.

ففي المبحث الأول تحدثنا على نشأته التي كانت كتطور في البنوك التجارية الى بنك مركزي، وكذا بعض خصائصه التي تميزه كونه يعلي قمة النظام المصرفي بسلطة القانون التي يفرضها على البنوك التجارية لتطبيق السياسة النقدية، وكذلك بعض الوظائف الهامة منها الإصدار النقدي.

اما في المبحث الثاني فقد تطرقنا الى الوسائل والأساليب الرقابية للبنك المركزي، التي من شئنها السيطرة على النظام المصرفي كإجراءات الترخيص والاعتماد لأنشاء البنوك التجارية والزامية البينات الدورية والرقابة على الائتمان

اما فيما يخص المبحث الثالث فقد تناولنا بعض الأنظمة والنماذج التي تساعد البنك المركزي لرسم خطة تقييمية وتنبؤية للواقع المالي مثل نظام المخاطر البنكية والنماذج الإحصائية للتنبؤ بالفشل المالي المبكر.

الفصل الثاني : الرقابة على الكتلة النقدية

تمهيد:

تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي في بلد من حيث أن الافراط في إصدار النقد دون وجود مقابل مادي له من السلع والخدمات سوف يؤدي الى مشكلة التضخم وكذألك انخفاض القدرة الشرائية والعملة الوطنية مقارنة بالعملات الأخرى، لذا فإن السلطات النقدية المركزية تسعى دائما الى حسن التحكم فيها بما يلائم التطور والنمو الاقتصادي

المبحث الاول: ماهية الكتلة النقدية

تعتبر الكتلة النقدية من اهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي في بلد من حيث أن الافراط في اصدار النقد دون وجود مقابل مادي له من السلع و الخدمات سوف يؤدي الى مشكلة التضخم و كذلك انخفاض القدرة الشرائية و العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأخرى لذا فإن السلطات النقدية المركزية تسعى دائما الى حسن التحكم فيها بما يلائم التطور و النمو الاقتصادي .

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الكتلة النقدية:

أولا: تعريف الكتلة النقدية.

يقصد بالكتلة النقدية la masse monétaire مجموع وسائل الدفع والتسوية المتداولة التي هي في متناول الافراد والمتعاملين الاقتصادية المعنين وتتألف هذه الوسائل من كل الاصول المالية التي يمكن تحويلها بسهولة وسرعة الى وسائل دفع نهائية فهي عبارة عن كمية الاصول النقدية المتداولة في السوق.[1]

انطلاقا من هذا التعريف يمكن القول ان الكتلة النقدية هي كمية النقود المتداولة في السوق باختلاف أنواعها. تتكون جملة من الاصول الأصول النقدية والشبه نقدية والتي تمثل أدوات ووسائل دفع وتسوية لمختلف المعاملات المالية والتجارية التي يقوم بها الاشخاص في إقليم معين.

ثانيا : تطور الكتلة النقدية

يختلف مفهوم عرض النقد من بلد الى أخر حسب الانشطة الاقتصادية ، و يعد هذا التعدد الذي عرفه فريدمان الذي نقل عرض النقد من مفهومه الضيق الى مفهومه الواسع ، ففي الجزائر يتكون عرض النقد من عرض النقد الضيق m1 و هي مجموعة الادوات المالة شديدة السيولة التي يمكن استخدامها في أي لحظة لتسوية أي من ذلك ، و تشمل الودائع تحت الطلب للمتعاملين غير البنكين في البنوك الابتدائية و الودائع تحت الطلب و الودائع في الحسابات الجارية ، ثم نجد عرض النقد بعناه الواسع m2 و الذي يشمل بالإضافة الى عرض النقد الضيق m1 شبه النقود و المتمثل في الودائع لأجل و الودائع الادخارية في

[1] شودار حمزة ، علاقة البنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ضل نظام الرقابة النقدية التقليدية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، مذكرة ماجيستر 2006، 2007 ، ص15

البنوك التجارية ، أما سيولة الاقتصاد m3 فهي تشمل إضافة الى m2 الادوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة أي مجموعة الاوراق المالية مثل الاسهم والسندات .[1]

المطلب الثاني: مكونات الكتلة النقدية

تتمثل الكتلة النقدية في مجموع وسائل الدفع لدى بلد ما في فترة زمنية معينة سواء كان كانت هذه الوسائل صادرة عن النظام المصرفي أو في شكل ارصدة نقدية لدى الأفراد والمشروعات فإن السلطات النقدية أو بالأحرى البنوك المركزية هي التي تملك سلطة التحكم في هذه الوسائل، ويتم تحليل مكونات الكتلة النقدية دائما بالاعتماد على درجة السيولة الى: [2]

أولا: المتاحات النقدية: وهي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الافراد والمؤسسات فهي تعتبر سيولة مطلقة والاصل النهائي الذي يمكن تتحول الى كفاية الاصول، في حين لا يمكن ان يتحول الى أ صل أخر أكثر سيولة، وينطبق هذا المفهوم على كل النقود الائتمانية والنقود المصرفية.

ثانيا: المتاحات الشبه نقدية: وتتمثل في مجموع الاصول التي ينتفي فيها الجوهر النقدي وتعرف بشبه النقود، وتعتبر وسائل دفع غير سائلة ولا يمكن استعملها مباشرة وتتضمن الودائع التالية

1/– الودائع لأجل: حيث لا يمكن لأصحاب هذه الودائع استعمالها الا بعد انقضاء الآجال المحددة المتفق عليها من المودع والمؤسسة المالية ويقابل ذألك مقدار الفائدة التي يحصل عليها المودع.

2/– ودائع الادخار: ويتعلق الامر بالودائع التي لا يمكن السحب منها الا بإشعار البنك بمدة زمنية متفق عليها من قبل، وهذا قبل السحب

3/– الودائع على الدفاتر: مثل هذه الودائع تعطي الحق لأصحابها في الحصول على الفائدة، غير أنهم لا يستطيعون تحريك هذه الاموال باستخدام هذه الشيكات بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الايداع على دفتر خاص يكون لا بحوزة صاحب الحساب.

4/– الاصول المالية ذات تواريخ استحقاق قريب: وتضم كل من

أ/– السندات الخاصة: (السند لأمر، السفتجة، الكمبيالة سند الرهن وكذا سندات الصندوق)

---

[1] محمد موساوي ، سومية زيرار ، دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال فترة 1970 – 2009 ، العدد 12 ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، جامعة الجيلالي إلياس سيدي بلعباس ، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، ص31

[2] بشكير عابد ، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر ، مذكرة الماجيستر ، جامعة الجزائر(3) 2009- 2010 ، ص 18

ب/– السندات العامة: وتشمل سندات الخزينة قصيرة الاجل أو ما يعرف بأذونات الخزينة وهي تستخدم في حالة وقوع الخزينة في دائنة مالية إضافة الى سندات بالحساب الجاري

ثالثا: المجمعات النقدية:

المجمع هو جمع عناصر تشكيل الكل، وأما المجمعات النقدية فهي عبارة عن مؤشرات إحصائية عن كمية النقود المتداولة تعطي وسائل الدفع لأفراد المجتمع المدروس والغاية من هذا التميز بين مختلف الاصول النقدية بشكل منظم وفي إطار محاسبي وتنقسم المجمعات النقدية الى: [1]

1/– المجمع النقدي m0: يحقق هذا المجمع كل شروط النقد اللازمة والمتمثلة في الوظائف والخصائص الجوهرية والعلمية وتتكون القاعدة النقدية bمن النقود القانونية أو النقد البنك المركزي.

2/– المجمع النقدي m1: يمثل مجموع وسائل أو الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق وتدعى النقد ويشمل النقود القانونية E والنقود المصرفية Dو تعطى العلاقة الرياضية كالتالي:

$$M1 = E + D$$

باختصار المجمع M1 يحتوي على مجموع وسائل الدفع، تمكن الوحدات الاقتصادية من الاختيار المباشر الأني بين مختلف السلع والخدمات، وكذلك تسوية ديونها الناشئة عن التبادل

3/– المجمع النقدي M2: الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع ويسمى أيضا الرصيد النقدي للدولة، وهو مصطلح يعبر عن مجموعة وسائل الدفع المتاحة M1 وودائع لأجل

المجمع النقدي M2 بالإضافة الىM1 أبرز مكوناته : [2]

- التوظيفات النقدية ب العملات الاجنبية
- التوظيفات لأجل الودائع لأجل، سندات الصندوق، سندات الادخار
- السندات المتداولة في السوق النقدية التي يتم إصدارها من قبل المؤسسات والهيئات المالية
- الحصص المصدرة من قبل هيئات التوظيف الجامعة للقيم المنقولة

4/– المجمع النقدي :M3 السيولة الكلية للاقتصاد يشمل المجمع M2 وودائع الاجل لدى المؤسسات المالية غير المعروفة ومنه $M3 = M2 + S$

S : يطلق عليها الودائع الادخارية [1]

[1] عبد القادر خليل ، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية 2012– جامعة الجزائر 03 ، ص107–108

[2] شودار حمزة ، علاقة البنوك المشاركة بالبنوك المركزية في خلال النظم التقليدية ، مرجع سابق ص 17

المطلب الثالث: مقابلات الكتلة النقدية:

أولا : مفهوم العناصر المقابلة للكتلة النقدية:

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تقل مجموع الديون العائد لمصدري النقد التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية، وهذا يعني أن النقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها [2]

تتمثل الاجزاء المقابلة للكتلة النقدية في العناصر المقابلة للرصيد النقدي، وهي مجموع الذمم التي تحدث كلما وقع إصدار كمية من النقود، من طرف نظام البنك المركزي، فالكتلة النقدية أجزاء أو أطراف مقابلة للرصيد النقدي، وهي مجموعة الذمم التي تحدث كلما وقع إصدار كمية من النقود من طرف النظام البنك المركزي فالكتلة النقدية أجزاء أو أطراف مقابلة تفسر سبب إصدارها [3]

ثانيا: الاجزاء المقابلة للكتلة النقدية

1/- مقابل الذهب والعملات الاجنبية

إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات الاستيراد والتصدير سلع والخدمات المحلية الى العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الاجنبية المقبولة في التداول الدولي

في حالة قيام الدولة بعمت التصدير اجتذاب أموال خارجية إما للاستثمار أو التوظيف فإنها تحصل على عمليات أجنبية التي يحصل لجاعليها البنك في المقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة عناءان العملات الاجنبية لا يمكن تداولها محليا، فان البنك المركزي يتكفل بحفضها وإصدار ذألك بالعملة الوطنية ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سبب في إصدار عملة وطنية جديدة ويمكن تلخيص ذألك في الشكل التالي: [4]

الشكل رقم 2-1 مقابلات الذهب والعملات الاجنبية

[1] عبد القادر خليل مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مرجع سابق ص 109

[2] صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ،جامعة بسكرة 2004-2005 ، ص61

[3] وردة شيبان ، العلاقة النسبية بين كمية النقود والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ، دراسة قياسية ، مذكرة دكتورا ، جامعة باتنة 1 ، 2016 ، ص18

[4] صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 63

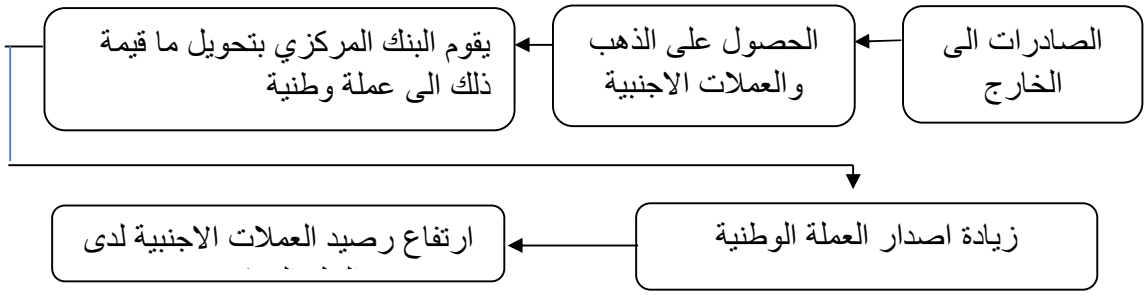

المصدر: من إعداد الطلبة

وفي حالة حدوث العكس فإنه إذا قام البلد بعملية استيراد أو السلع والخدمات أو تم خروج أموال الى الخارج الوطن ، فأنه على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية ، فيقوم بتقديم مقابل ذألك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية الى البنك المركزي . الذي يعطي مقابل ذلك عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات وهكذا نلاحظ أن الاحتياطي العملات الاجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتنخفض معها كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل .

الجدول رقم 2-1: مقابل الذهب والعملات الاجنبية

الموجودات	***المبلغ***	***الالتزامات***	***البلغ***
الذهب	***Xx***	حسابات للخارج دائنة	***Xx***
أموال جاهزة تحت الطلب على الخارج	***Xx***	احتياطات إعادة تقيم الموجودات	***Xx***
سلف الى صندوق تثبيت استقرار الصرف	***Xx***	بالذهب	
مجموع الموجودات	***Xx***	***مجموع الالتزامات***	***Xx***

المصدر: *صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق*

2/- المقابل: الائتمان المقدم الى الاقتصاد

يعتبر الائتمان المقدم الى الاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الاصدار النقدي لأنه هو العنصر الذي يمكن ان تتحكم فيه السلطات النقدية اكثر من غير ، ذألك أن هذا الائتمان المقدم هو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات ورجال الاعمال من الاستثمار وانتاج و تسويق ،و خاصة عندما يكون المنتجون في حاجة الى أموال فيتقدمون الى البنوك التجارية ، أو فتح اعتمادات ، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق للنقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية، هذا يدفع البنوك التجارية الى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أو تطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير ، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية و بتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر كلما طرأ تغير في الائتمان المقدم للاقتصاد .[1]

3/- مقابل الائتمان المقدم إلى الخزينة:

[1] صالح مفتاح ، *النقود و السياسة النقدية* ، مرجع سابق ، ص63

تقوم الخزينة العمومية بتسيير خزينة الدولة عن طريق بنود النفقات و الإرادات العمة فهي تمثل الصندوق المالي للدولة ، و تسعى الدولة الى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسيرها ، و لكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة و تعاظم دورها و زيادة التكاليف عنها كثيرا ، أخذت الدولة على عاتقها القيام بوظائف أخرى وليس الإبقاء على التوازن الميزانية مهاما كانت الظروف المعيشية للأفراد فلهذا عندما يحدث اختلال في توازن الميزانية تلجأ الدولة الى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لسد هذا العجز ومواجهة هذا الاختلال ، وتقدم له الخزينة مقابل ذألك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى أذونات الخزينة ، ويقوم البنك المركزي مقابل ذألك نقودا قانونية لصالح الخزينة وتستخدم الخزينة هذه النقود لتغطية تكاليف الإنفاق العام .

المبحث الثاني: عموميات حول الرقابة النقدية

تعتبر الربحية وتعظيمها الهدف الرئيسي للبنوك التجارية، ولا يتحقق هذا إلا بجلب أكبر حجم من الودائع ومنح القروض، وهذا له تأثير مباشر على الكتلة النقدية المتداولة، ومن جهة أخرى له تأثير المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية وخاصة ما يتعلق بمعدلات النمو والتضخم.

ولهذا سبب تقوم الحكومات بإجراءات وتدابير وعلى رأسها البنك المركزي تهدف الى التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة ذألك بإتباع سياسة نقدية معينة والتركيز على أدوات الرقابة النقدية التي في يد البنك المركزي ومنها سنحاول في هذا المبحث التعرف على

- مفهوم الرقابة النقدية
- خصائص وأهداف الرقابة النقدية
- الرقابة النقدية المباشرة

المطلب الأول: مفهوم الرقابة النقدية

الرقابة هي مستمرة متجددة يتم بمقتدها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعاير الموضوعية، وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعاير بغرض التقويم والتصحيح.

وعرفها (ميكس وجولين) أنها العملية التي يمكن أن تراعيها الإدارة أن ما يحدث هو ما كان ينبغي أن يحدث.

وإن لم يكن كذلك فمن الضروري القيام بعدة تصحيحات. [1]

الرقابة النقدية، هي عبارة الرقابة على حجم النقود الودائع التي يتم التي تقوم بخلقها البنوك التجارية عندما تمنح الائتمان عن طريق التحكم في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض المصرفية من خلال مجموعة من الأدوات والوسائل التي يستخدمها البنك بصفته يمثل السلطة النقدية للدولة والسلطة الرقابية على النشاط المصرفي فالرقابة النقدية " مجموعة السياسات النقدية التي تقوم بوضعها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي غالبا بهدف التحكم في وسائل الدفع وتحقيق التوازن النقدي والاقتصادي.[2]

[1] جلالوي رشيدة ، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك ، جامعة أكلي محند أو الحاج مذكرة ماستر ، 2014-2015 ، ص36

[2] شودار حمزة ، علاقة البنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ضل نظام الرقابة النقدية التقليدية ، مرجع سابق ، ص 46 ، ص47

الرقابة المصرفية هي التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفق الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة من طرف البنك المركزي لتباين والضعف والخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها فهي الأداة القانونية التي تعين السلطة المتخصصة على الوقوف غلى الأخطاء وتقويمها. [1]

الرقابة الداخلية مجموعة الإجراءات و الوسائل التي تتبنها إدارة المنشأة في وضع الخطة التنظيمية لغرض حماة الموجودات و الاطمئنان على دقة البيانات المحاسبية الإحصائية و لتحقيق الكفاية الانتاجية القصوى ، و لضمان تمسك الموظفين بالسياسات و الخطط الإدارة المرسومة ويمكن القول بأن الرقابة الداخلية : " هي وحدة متكاملة و مرتبطة تتكون من مجموعة من العمليات و الوظائف الفرعية التي ترتبط و تتفعل مع بعضها لتحويل مدخلات النظام الى مخرجات ، وحلق رقابة كافية و الوصول الى تأكيد معقول بأن الأهداف الموضوعة سوف تتحقق بكفاءة وفعالية " . [2]

الرقابة الخارجية وهي فحص فني محايد من طارق خارج الوحدة الاقتصادية مثل أجهزة الرقابة المالية أو نراقب الحسابات وغايتها التحقق من سلامة التصرفات ومدى الكفاءة في تحقيق الاهداف.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الرقابة النقدية

أولا: خصائص الرقابة النقدية

بناء على التعريفات السابقة يمكن استنتاج الخصائص التالية: [3]

- الرقابة النقدية هي عملية ترتكز على التحكم في خلق النقدي للبنوك التجارية من خلال الرقابة على وسائل الدفع والتسوية التي تتبعها.
- تعتمد الرقابة النقدية على الادوات السياسة النقدية في الرقابة على العرض النقدي.
- تهدف الرقابة النقدية على التحكم في النقود البنوك من أجل تحقيق التوازن النقدي والاستقرار الاقتصادي
- تسعى الى توفير الأريحية المالية أي سيولة في تعاملات البنوك مع عملائها ومع الغير
- الاستقرار المالي والتنظيمي للبنوك وبتالي ضمان استمراريتها

[1] ميم رشيدة ، دور البنك المركزي في الرقابة على القطاع المصرفي الجزائري ، جامعة محمد لخضر ، مذكرة ماستر 2017-2018 ، ص 20

[2] خوضر أحمد ، الرقابة على البنوك التجارية ، جامعة العربي بن مهيدي ، مذكرة ماستر ، 2013 ، 2014 ، ص20

[3] حمزة شودار علاقة البنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ضل نظم الرقابة التقليدية ، مرجع سابق ، ص 62

- توحيد معايير وأساليب الرقابية على البنوك وبتالي خلق منافسة عادلة بينهم
- التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية من خلال طبعها الكلة النقدية لتفادي مشكل التضخم وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي عالية
- يشرف غلى الرقابة النقدية في الدولة السلطة النقدية وغالبا ما تكون ممثلة في البنك المركزي.

المطلب الثالث: الرقابة النقدية المباشرة:

تتميز الرقابة المباشرة بالتدخل المباشر للبنك المركزي في النشاط المصرفي عن طريق مجموعة الآليات والأدوات، والتي تستعرضها أهمها في العناصر التالية: [1]

أولا: سياسية الإقناع الأدبي:

1/– تعريف سياسة الاقناع الادبي: تعرف على أنها تأثير البنك المركزي على البنوك التجارية بإغرائها على إتباع السياسة الائتمانية وتمويلية معينة وهذا انطلاقا من سلطته على النظام المصرفي بنك البنوك وملجأه الأخير للتمويل، مما يجعل البنوك من الدرجة الثانية تنظر الى طلباته وأراءه في السياسة الائتمانية كأوامر واجبة التنفيذ

2/– آلية عمل سياسة الإقناع الأدبي: إن التأثير البنك المركزي على البنوك التجارية وفق هذه السياسة يتم عبر مجموعة من الاساليب والتي نذكر منها:

- التحذير بعدم خصم الاوراق التجارية
- الطلب من البنوك عدم إقراض مشروعات معينة
- الطلب من البنوك الإقناع عن قبول ضامنات معينة.

كم أن الإعلان البنك المركزي عن طبيعته السياسية التي سيتخذها وعن الاقتصادية التي يستهدف تنميتها له تأثير على السياسة الائتمانية الى القطاعات معينة

3/– تقيم سياسة الاقناع الأدبي: إن امتلاك البنك المركزي قوة التأثير على البنوك التجارية من خلال سياسة الاقناع الادبي، يعطي هذه الاخير المكانة الرفيعة بين مختلف السياسات النقدية الأخرى ذألك انها

[1] حمزة شوادر ، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية ، مرجع سابق ، ص 116، ص119

تجعل من تطبيق السياسة النقدية مهمة مشتركة بين البنك المركزي والبنوك التجارية وهو ما يزيد من فعالية السياسة النقدية ونجاحها.

ثانيا: *سياسة التعليمات المباشرة*

1/- تعريف سياسة التعليمات المباشرة: يقصد بهذه الساسة مجموعة الأوامر والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي، ويفرض تطبيقها على البنوك التجارية فرديا أو جماعيا بصفته يمثل السلطة النقدية والمسؤول عن الجهاز المصرفي، بهذه السلطة التي تخول له كذلك تسليط العقوبات التي يرها مناسبة على البنوك التي تلتزم بتطبيق هذه التعليمات والاوامر

2/- ***آلية عمل سياسة التعليمات المباشرة:*** تعتمد هذه السياسة على مجموعة من التعليمات والأوامر الصادرة من البنك المركزي، والتي تهدف الى الرقابة على سيولة المصارف والتمويلات التي تمنحها والهدف منها يمكن أن نوجز أهم هذه التعليمات في النقاط التالية:

- تحديد نسبة رأس المال الى الودائع والقروض
- تحديد نسبة السيولة التي يجب على البنوك أن تحافظ عليها
- الهوامش الدنيا الواجب تغطيتها من العميل في حالات خطاب الضمان والاعتماد السنوي
- تحديد النشطات الغير قابلة للتمويل والإقراض ..... إلخ.

3/- تتقي سياسة التعليمات المباشرة: يمكن القول إن سياسة التعليمات المباشرة دور فعال في التحكم في التوسيع الائتماني الذي تقوم به المصارف التجارية، وذألك من خلال اعتمادها على صيغة الأوامر فتحديد معاير الإقراض والنسب المالية الواجبة التطبيق، وهذا الأمر الذي يؤدي الى التحكم في قدرة البنوك على خلق النقود وفي توجه الائتمان اللي الوجود المحدد.

ثالثا: سياسة التفتيش المباشرة

1/- تعريف سياسة التفتيش المباشرة: تعتبر هذه السياسة عن الوجه التقليدي لمفهوم الرقابة ذألك أن البنك المركزي يعتمد في هذه السياسة على التفتيش والتدقيق في الجداول المالية والمحاسبية والوثائق المتعلقة

بها، من أجل الوقوف على مدى التزام البنك بالتعليمات والأوامر الصادرة، كذالك تمثل هذه الآلية وسيلة للبنك المركزي في قياس تأثير أدوات الرقابة النقدية غير المباشرة على السياسة الائتمانية للمصارف التجارية.

2/– آلية عمل سياسة التفتيش المباشرة : عادة ما تحدد البنوك المركزية نماذج الكشوف دورية ، تقوم البنوك التجارية بالإجابة عنها و تهدف هذه الكشوف الى إطلاع البنك المركزي على حجم السيولة التى يتوفر عليها المصرف ، وحجم القروض التي قدمها وغيرها من المعلومات التي يستند اليها البنك المركزي في التعرف على الوضعية الدقيقة للبنك ، وهذا من خلال حسابه لمختلف النسب و المؤشرات ذات الدلالة ، كما قد يلجأ البنك المركزي الى تفتيش المفاجئ للبنوك دون أن يعلمها مسبقا بذالك ، من أجل فرض صرامة أكبر من تعاملات البنوك التجارية .

3/– تقييم سياسة التفتيش المباشر: لسياسة التفتيش المباشر دور مهم في تسديد الرقابة بكل أنواعها على المصارف التجارية كما، انها تعطي وصف دقيق الوضعية الجهاز المصرفي من خلال إمكانية إطلاع البنك المركزي على الجداول المالية والمحاسبية ومختلف الوثائق المتعلقة بالنشاط الائتماني للمصارف.

غير أن الرقابة قد تكون متأخرة وهو ما تأثيرها يكون مستقبليا وليس آنيا، كما أنها ترتبط بمدى صحة ودقة المعلومات التي تقدمها البنوك التجارية.

المبحث الثالث: آليات الرقابة النقدية

إن الرقابة النقدية التي يقوم بها البنك المركزي على القطاع المصرفي، تهدف الى التحم في حجم وكمية التمويل الذي تمنحه المصارف التجارية، وفي نفس الوقت فإنها تعمل على توجيه هذا التمويل الى القطاعات التي استهدفتها الخطة الاقتصادية العامة بالتنمية.

خلال هذا المبحث سنحاول البحث عن آليات الرقابة النقدية من خلال العناصر التالة:

المطلب الأول: الرقابة على السيولة المصرفية

في هذا المطلب سنركز في السياسات النقدية التي ينتجها البنك المركزي لهدف التحكم في حجم السيولة المصارف، وهذا من خلال العناصر التالية:

أولا: سياسة الاحتياطي الإجباري: تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري من أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على مستويات الائتمان الممنوح مما يؤثر في عرض النقود كما سبق في الجزء الخاص بعملية خلق النقود حيث يفرض البنك المركزي على البنوك وفق هذه الأداة إيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في حساباتها لدى البنك الجزائري.

بتالي يمكن للبنك إذا ما أراد تبني سياسة نقدية توسيعية أن يقوم بخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، وبتالي يتيح قدر أكبر من السيولة للبنوك لتوسيع في الائتمان كما يمكنه في حالة رفع النسبة تبنى سياسة نقدية انكماشية لتفادي المعروض النقدي وتقليل معدل التضخم. يشار الى أن البنك المركزي لا يلجأ كثيرا الى تغير هذه النسبة وإنما يغيرها من حين لأخر وفق مقتضيات إدارة السياسة النقدية، حيث أن تفسيرها يؤدي الى تغيرات واسعة النقاط في الجهاز المصرفي. قد يكون البنك المركزي بدعم بعض القطاعات الاقتصادية المحددة مثل المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة على سبيل المثال من خلال تقديم حوافز للبنوك التجارية، يتم وفق لها السماح للبنوك بعدم تلبية المقرر من الاحتياطي النقدي بهامش معين. [1]

فعالة سياسة الاحتياطي الإلزامي في حالة الفجوة التضخمية.

بداية تحدث الفجوة التضخمية في حالة زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي و بتالي يمكن معالجة هذه الفجوة عن الطريق خفض الطلب الكلي عن طريق إتباع سياسة نقدية انكماشية وبتالي تهدف هذه السياسة الى الحد من الارتفاع في الأسعار و وخلق توازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي فإذا رأى

[1] محمد إدريس ، السياسة النقدية ، صندوق النقد العربي ، 2021 ، ص 17

البنك المركزي ضرورة تخفيض حجم الائتمان بهدف مكافحة الاتجاهات التضخمية في النشاط الاقتصادي فسوف يلجأ في هذه الحالة الى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي ويترتب على ذألك تقليل السيولة المتاحة للبنوك التجارية مما يترتب عليه التقليل من ضريبتها على التوسع في عملية الإقراض وخلق نقود ودائع جديدة ولا يقصر الأمر على مجرد التوقف على تقديم القروض جديدة بل قد تضطر هذه البنوك شراء نفس قروضها مما يترتب عليه تخفيض حجم الائتمان القائم ويترتب على قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان انخفاض حجم الوسائل الدفع في المجتمع فيقل حجم المعاملات و ينخفض الطلب الكلي حتى يتساوى مع العرض الكلي مما يؤدي الى انخفاض الأسعار و التعامل من حدة الموجة التضخمية و التي تؤدي بدورها الى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي .

في حالة الفجوة الانكماشية:

في حالة الفجوة الانكماشية الكساد فإن البنك المركزي سوف يعمل على تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي الذي تلتزم البنوك التجارية بانخفاض بها، وهذا التخفيض معناه زيادة سيولة البنوك التجارية وزيادة قدرتها على خلق الائتمان وفقا لمبدأ المضاعف مما يعني زيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني، وبتالي سوف يزيد حجم المعلمات سوف يزيد كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ويتم هذا التخفيض في نسب الاحتياطي الحد الذي يزداد الى المستوى فيه من العرض من الكلي [1] .

ثانيا: سياسة معدل إعادة الخصم

1/– تعريف سياسة معدل إعادة الخصم: يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يتقاضها البنك المركزي لقاء قيامه بإعادة الخصم الأوراق التجارية والمالية لصالح البنوك التجارية التي ترخص في الحصول على السيولة النقدية أو النقود المركزية كما أنه يعبر كذلك عن سعل الفائدة التي يتلقها البنك المركزي نضير تقديم القروض البنوك التجارية.

وتعتبر سياسة إعادة معدل الخصم عن أهمية البنك المركزي في النظام المصرفي بصفته يمثل الملجأ الأخير للإقراض وهو ما يعطيه الحرية في تحديد معدلات إعادة الخصم، والأوراق التجارية والمالية المقبول

[1] خالفي سهام ، قران صفية ، فعالية السياسة النقدية في ضل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النقدية للسياسة النقدية ، جامعة أكلي محند أو الحاج مذكرة ماستر ، .2008-2009 ، ص89 ،ص 90

إعادة خصمها وجمعها ويجعل من هذه السياسة آداه للتحكم في سيولة المصارف التجارية والعرض النقدي. [1]

2/– فعالية سياسة معدل إعادة الخصم: وتتمثل في الحالتين التاليتين. [2]

أ/– في حالة الفجوة التضخمية : إذا رأى البنك المركزي إتباع سياسة نقدية انكماشية في الظروف التي يسود فيها حالة من التضخم و التوسع الاقتصادي غير الرغوب فيه فسوف يلجأ الى رفع سعر إعادة الخصم و التي يترتب عليه قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة الخاصة بها فإذا قرر البنك المركزي مثلا أن يرفع سعر إعادة الخصم من 5 % الى 7% فسوف يترتب على ذألك قيام البنوك التجارية بدورها رفع سعر الفائدة من 7% الى 9 % ومع ذألك أن رفع تكلفة القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي قد تؤدي الى رفع تكلفة القروض التي تقدمها تلك البنوك الى عملائها ، وهذا يعني أنه سوف تنخفض رغب العملاء في الحصول على القروض من البنوك التجارية أي انكماش حجم القروض و بتالي انخفاض حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد القومي ككل مما ينعكس ذألك على بصورة انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن بين الطلب الكلي مع العرض الكلي .

ب /– في حالة الفجوة الانكماشية: في حالة فجوة انكماشية فإن البنك المركزي سوف يتبع سياسة نقدية توسيعية لعلاج حالة الكساد السائدة فسوف يعمل البنك المركزي على تخفيض تكلفة ما يقدمه للبنوك التجارية من في ذألك تقوم بتخفيض سعر الفائدة التي يتقاضاها من عملائها على القروض الممنوحة لهم وهذا سوف يعمل على زيادة الطلب على القروض مما يعني زيادة عرض انقد المتاح مما يعطي ذألك بشكل زيادة الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري مما يعني ارتفاع الطلب الكلي الى الحد الذي يتساوى فيه مع العرض الكلي.

[1] شودار حمزة ، علاقة البنوك البنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ضل نظم الرقابة النقدية التقليدية ، مرجع سابق ، ص 57

[2] خالفي سهام ، قران صفية ، فعالية السياسة النقدية في ضل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية ، مرجع سابق ، ص90

المطلب الثاني: الرقابة على الائتمان المصرفي

تتمحور هذه الرقابة في التركيز على 3 ركائز تتمثل في: [1]

أولا: سياسة تأطير القروض:

1- تعريف سياسة تأطير القروض: يقصد بسياسة تأطير القروض السياسة التي يتبعها البنك المركزي من أجل التجكم في حجم النشاط الائتماني عن طريق رقابته المباشرة على حجم القروض التي تتخذها البنوك التجارية فسياسة تأطير القروض تعتمد على فرض حدود لحجم القروض التي تعتمدها البنوك لحجم القروض التي تعتمدها البنوك في إطارها ما يعرف بالسوق الائتمانية

يمكن القول إن سياسة تأطير القروض تهدف الى التحكم في حجم القروض للاقتصاد التي تقدمه البنوك التجارية بخلاف السياسات السابقة التي اعتمدت بالرقابة على السيولة المصرفية من أجل التحكم في التوسع الائتماني للمصارف التجارية.

2/- آلية عمل سياسة تأطير القروض : تعتمد ألية عمل سياسة تأطير القروض على الرقابة المباشرة للبنك المركزي على عمليات الإقراض التي تقدمها البنوك التجارية حيث تعمد البنوك المركزية في هذا في هذا الشأن على وضع معدلات لتوضيح النشاط الائتماني للمصارف سواء بربطها بحجم رأس المال في البنك أو بصفة محددة سواء كانت سواء كانت معدلات سنوية أو نصف سنوية ويفرض على البنوك التجارية الإلتزام بها ، وفي حالة عدم احترام أحد المصارف التجارية للسقف المحدود فإن البنك المركزي يسلط عليه عقوبة تتمثل في تعطيل جزء من سيولة المصرف وذالك على شكل إحتياطات إجبارية إضافية

ففي فترات التضخم يعتمد البنك المركزي الى وضع معدلات ضعيفة لنمو حجم الائتمان للمصارف فينخفض حجم القروض التي تمنحها ويؤدي ذلك الى ارتاح أسعار الفائدة فينخفض الطلب على النقود ويتقلص حجم العرض النقدي، وفي الحلات الائتمانية فإنها تقوم برفع السقوف الائتمانية أو تفرض معدلات مرتفعة وما يزيد نشاط المصارف من منح الائتمان .

[1] حمزة شودار ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ،مرجع سابق ص 107، ص1

ثانيا: السياسة الانتقائية للقروض.

تعريف السياسة الانتقائية للقروض.

يمكن القول إن السياسة الانتقائية للقرض جاءت استكملا لسياسة تأطير القروض، حيث يكمن الهدف من ورائها الى وضع أداة للرقابة على النشاط الائتماني المصرفي في يد البنك المركزي، يتمكن بموجبها من التحكم في وجهة القروض التي تمنحها المصارف التجارية، السياسة الانتقائية للقرض تهدف الى توجيه الائتمان المصرفي لغايات الخطة الاقتصادية العامة.

أليـة عمـل السياسـة الانتقائيـة للقـرض : بالنظر لسياسة تأطير القروض التي تعتمد على وضع معدلات لنمو التوسع الائتماني للمصارف التجارية ، فإن السياسة الانتقائية للقرض تعتمد على مرونة هذه المعدلات ، حيث يقوم البنك المركزي بوضع معدلات لنمو حجم القروض الموجهة لنشاطات المستهدفة بالتنمية و المساعدة ، و التي يمكن تسميتها بالأنشطة المنتقاة (ك: التصدير الزراعة البناء ...) ، ما ينعكس على انخفاض تكلفتها ويزد من الطلب عليها ، وفي المقابل فإنه يضع معدلات نمو ضعيفة على القروض الموجهة للنشطات و القطاعات التي يريد كبح نموها .

إن استعمال البنك المركزي لهذه السياسة إنما يهدف الى التفريق بين النشطات الاقتصادية وبين تلك النشطات التي يمكن اعتبارها سبب في ظاهرة التضخم، وتلك التي تحتاج الى النمو والتطوير والمساعدة، وفي هذا الإطار يمكن للبنك المركزي أن يقوم بإعطاء الأولوية في إعادة الخصم لعض الاوراق المالية المتعلقة بالمشاريع والمؤسسات المعينة، أن يمنح القروض للبنوك بأسعار فائدة متدنية في مقابل توظيفها على شكل قروض موجهة الى تمويل النشطات المستهدفة.

ثالثا: سياسة معدلات الفائدة:

تعريف سياسة معدلات الفائدة: يجعل سعر الفائدة المحور الرئيسي في الطلب على النقود وهذا في الحلات العادية للاقتصاد، كما أنه يعتبر هدفا وسيطا للبنك المركزي في رقابته على العرض النقدي، و

هو يمثل جوهر العمل المصرفي التقليدي حيث ان البنوك التجارية تعتبر طرفا مقرضا من أصحاب الودائع، تمنحهم في مقابل ذألك سعر فائدة دائن، ومن جهة ثانية تعتبر طرفا مقرضا لعملائها أصحاب الحجز في التمويل والتنفيذ في المقابل ذألك سعر فائدة مدين، ومن ناحية أخرى فإنها عادة ما تلجأ الى

البنك المركزي لتعزيز سيولتها، فتقترض منه على أساس سعر فائدة ومن هذا المنطلق تكم أهمية سعر الفائدة لدى البنوك التجارية التقليدية، كذلك اهميته لدى البنك المركزي في التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة

وسياسة معدل الفائدة هي إجراء يسمح للبنك المركزي بتحديد أو تعديل أسعار الفائدة التي تتعامل بها البنوك التجارية، ومن خلال عمليته في السوق المفتوحة وتأثير أسعار الفائدة المتداولة في السوق النقدية حيث يمثل سعر الفائدة الذي يصفه البنك المركزي على الأوراق المالية التي يقوم ببيعها في السوق النقدية المعدل المرجعي لأسعار الفائدة المدينة، التي تفرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة والتي يطلق عليه معدل الأساس البنكي.

ألية عمل سياسة معدل الفائدة، تعتمد هذه الألية على معدلات الفائدة التي يفرض على البنك المركزي على البنوك التجارية تطبيقها على الودائع تقبيضها والقروض التي تمنحها أي أن ابنك المركزي يعمل من خلال ألية سعر الفائدة على التدخل مستقلا مكانه على رأس الجهاز المصرفي في القرض

-سقف معدلات الفائدة المدينة

- الحد الأدنى على معدلات الفائدة الدائنة

- هامش ربح المصارف أي الفرق بين أسطر الفائدة الدائنة والمدينة

ففي حلات التضخم فإن رفع معدلات الفائدة السنوية الى تقليص حجم الائتمان المصرفي وامتصاص فائض من القرض النقدي، وفي حالات الانكماش فإن خفض أسعار الفائدة سيدفع باتجاه تنشيط القطاعات الاقتصادية بسبب انخفاض تكلفة التمويل

يمكن اعتبار آلية سعر الفائدة آداه في يد البنك المركزي يتحكم من خلالها في النشاط المصرفي للبنوك التجارية، سواء في جلب الودائع أو منح القروض، إذا أن الجودة لهذه الأداة يعتبر تهديد مباشر للبنوك وإجبارها على الالتزام بالأسعار التي يرها مناسبة وكافية بتحقيق توجيهات السياسة النقدية والتي تسعى الى تنفيذها.

المطلب الثالث: الرقابة على البنوك التجارية

قد تتم الرقابة على البنوك التجارية في ثالثة أشكال فتتكون من الرقابة سابقة التنفيذ بحيث تلتزم ينوص والقوانين والتعليمات، والرقابة أثناء التنفيذ للعمليات المصرفية من طرف البنك بحيث تلتزم هذه الأخير احترام المعاير المحددة والالتزام بها ورقابة لاحقة للتنفيذ عن طريق تقويم الأداء التي وقفت التأكد من العمل وفق الضوابط المرسومة وتنفيذ الأهداف الموضوعة مسبقا وتندرج وفق ميالي. [1]

الرقابة السابقة:

تتصف الرقابة السابقة بأنها رقابة واقعية تهدف الى ضمان حسن الأداء أو التأكد من صحة التزام بالنصوص القانونية والتعليمات في إصدار القرارات كما تهدف الى ترشيد القرارات وتنفيذها بصورة سليمة وفعالة

2/– الرقابة أثناء التنفيذ: إن الرقابة أثناء التنفيذ هي صورة من صور الرقابة لابد من استمرارها في كل الأوضاع وتنظيمها نظرا لأهميتها فهي تعتمد على المتابعة والتنفيذ العمل من طرف البنك المعني بالأمر وتحديد الانحرافات والأخطاء الحاصلة والعمل على علاجها وتفاديها فور إيجادها، والتأكد من أن العمل يسير وفق للخطة الموضوعة

3/– الرقابة اللاحقة: تسمى الرقابة اللاحقة للتنفيذ أو الرقابة البعيدة، وهي تهتم بعملية مراجعة وقياس النتائج المحققة، وإبلاغ الإدارة بذالك، لسجما لعدم حدوث السلبية منها مستقبلا، أي التركيز في هذه الرقابة يتم على أعمال التي يتم تنفيذها من طرف البنك ونتائجها السلبية فهي تسعى الى تحقيق من التزام البنوك نشاطاتها المحددة وفق قوانين وأنشطة البنكية وقانونها الأساسي ومدى تحقيقها الأهداف المقررة لها.

[1] بوداوي خديجة ، بونداري سعيدة ، آليات الرقابة على البنوك التجارية في التشريع الجزائري بنك الجزائر ، جامعة أحمد دارية ، مذكرة ماستر ،2016-2017 ، ص17، ص18

العمليات على الرقابة في البنوك التجارية:

إن أهم ما تتسم به العمليات البنكية عمل الرقابة على البنوك التجارية، إذا تعتمد تلك العمليات الشاسعة لنشاطاتها الرئيسية كعمليات الصرف على الذهب والمصارف التسمية والسلع المعدنية التنمية لا نجدها ترد رقابة القروض، وهنالك رقابة التسيير، وكذلك رقابة على الصرف وهذا ما سنتناوله في ميالي: [1]

أولا: الرقابة على القروض

وتتمثل في ميالي

الرقابة النوعية أو الكيفية

تتعرض الرقابة النوعية الى التأثير على وجوه الاستعمال الى يرها استخدام الائتمان المصرفي فيها فهي تتميز في المعاملة بين مختلف أنواع القروض وتأثير المصارف بغض النظر في حجم الاحتياطات النقدية التي تملكها

ومن آصالي الرقابة الكيفية تحديد أسعار الفائدة المختلفة باختلاف أنواع القروض وكذلك تحديد قيمة لك ل نوع من أنواع القروض مثل زيادة القروض الموجهة للتصدير والتميز بين القروض حسب نوع الضمان تحديد أجال استحقاق القروض.

الرقابة الكمية

تهدف الرقابة الكمية الى التأثير على كمية أو حجم في مجموعة بصرف النظر من وجوه الاستعمال التي يخصص لها ويتوقف الحجوم على عاملين

– تحديد الاحتياطات النقدية الى الودائع، أما وسائل المصرف المركزي في مباشرة الرقابة الكمية

– حجم الاحتياطات النقدية في تقدير مقدار لاحتياطات النقدية للمصارف بماله من سلطة على تحديد النقود المعروضة.

[1] بداوي خديجة ، تداري سعيدة ، آليات الرقابة على البنوك التجارية في التشريع الجزائري بنك الجزائر ، مرجع سابق ، ص 27 ،ص 33

ثالثا: الرقابة على التسيير

هي مجموعة من الإجراءات التسعيرية التي تسمح بتوقيع الأهداف الموجودة، كما أنه مجموعة من الإجراءات من الأدوات التي تسمح بتسيير الحسن، أي أن مراقبة التسيير تعمل على جعل مجموعة من الإجراءات تقوم الخدمة الاستشارية في المؤسسة ومصطلح مراقبة الأسير ترجم على أساس اتفاق مراقب التسيير للعمل الذي يقوم به مثل تتبع ومشاهدة مسؤولي العمليات لتحقيق الأهداف المسطرة

مراقبة التسيير هو عمليات أو إجراءات التأثير على سلوكيات الأفراد من أجل تحقيق الأهداف المستخلصة من إستراتيجية بكفاءة وفعالية وذلك بإيجاد الصيغة المثلى بين الثنائية

ثالثا : الرقابة على المصرف

الرقابة على المصرف: إن الرقابة على المصرف يقصد به تنفيذ الدولة لحرية المعلمات في مجال المصرف، أو حسب مصطلحات أحدث " العلاقة المالية مع الخارج " او " صرف حركة رؤوس الأموال "كم هو الشأن في التشريع وفي القانون المتعلق بالنقد والقرض

وهي مجموعة من النصوص التنظيمية والتشريعية التي تصدرها الدولة بهدف اخضاع معلمات الأفراد والهيئات مع الخارج للسياسة التي ترها تحقق السياسة العامة سواء عن طريق تنفيذ عمليات الصرف الأجنبي التي تتولها البنوك المؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة أو عن طريق توفير العملة الصعبة بإضافة الاستناد أو الدفع الصادرات يتأثر وسائل تصنيفها الدولة

كما أن نظام الرقابة على المصرف لا يحمي الدولة من التقلبات من الأسعار والدخول وقديدي الى حدوث انكماش في دولة ما تنتجه تلبية من قبل دولة أخرى بسبب انخفاض صادرتها الناجم عن الرقابة على المصرف.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الفصل الثاني تعرفنا على نشأت الكتلة النقدية ومفهومها التي كانت نتيجة لتنامي العرض النقدي وكذا تنظيمها في مجمعات نقدية، وللكتلة النقدية مقابلات تحفظ قيمتها كذهب والفضة والعملات الأجنبية وغيرها.

اما المبحث الثاني فكان يتمحور حول عموميات على الرقابة النقدية كمفهومها وبعض خصائص منها الرقابة على أدوات السياسة النقدية في رقابة العرض النقدي وغيرها ودور وهدف هذه الرقابة.

اما في المبحث الثالث فكانت كتجسيد لآليات الرقابة النقدية على السيولة المصرفية كتطبيق اليتي الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم وعلى الائتمان المصرفي ومن خلال سياسة تأطير القروض وساسة الانتقائية للقروض ومعدل الفائدة .

الفصل الثاني :
المراحل التي مرت فيها الكتلة النقدية وز العوامل المؤثرة فيها و كذا تعامل البنك المركزي معها

تمهيد

تحتل السياسة النقدية الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد فقد اعتبرها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيسي في السياسة الاقتصادية الكلية حيث يمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي.

وإن من أهم الجوانب التي يهتم بها المسؤولين عن تنفيذ السياسة النقدية في أي دولة هو التأكد من فعالية الأدوات التي يستخدمها البنوك المركزي في التوصل الى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها الحكومات المعنية بما يضمن تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول: تطور الكتلة النقدية

المطلب الاول: دراسة تحليلية لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الكتلة النقدية من أهم العناصر الأساسية المحددة للدخل، ولمستوى الأسعار ولهذا نجد أن اهتمام السلطة النقدية وعلى رأسها البنك المركزي ضرورة حتمية وعندنا في الجزائر تتكون الكتلة النقدية من العناصر التالية

01/- النقود الورقية: يمكن اعتبار القرن السابع عشر هو بداية منافسة النقود الورقية للنقود السلعية خاصة الذهب والفضة وهي تتمثل في تداول النقود الورقية من البنوك وقطع نقدية ويعتبر من مكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر

النقود الكتابية: وتتمثل في الودائع الطلب لدى البنوك التجارية، والودائع الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنكي إلى حساب بنك أخر.

03/- أنماط النقود: وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية والودائع المسيرة من قبل المؤسسات القرض والتي تتمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية والتي تسمى بالسيولة محلية

المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2016

في هذه الدراسة سنحاول معرفة مسار تطور كل من النقود m1، نقود ورقية، نقود كتابية،

اشباه النقود، الكتلة النقدية m2، معدل النمو فيما يلي: [1]

[1] النعماوي أمينة ، تقيم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016 ، مجلد 1 ، مجلة النمو الاقتصادي و المقاولاتية ص14 ، ص15

الجدول رقم (03-01): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة (2000-2016).

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية	أنماط النقود	الكتلة النقدية	معدل النمو
2000	484،5	563.7	1028.2	974.3	2022.5	13
2001	577،2	261.3	1238.5	1235.0	2473.5	22.3
2002	664،7	751.6	1416.3	1485.2	2951.5	17.3
2003	781،4	849.10	1630.4	1724	3354.4	15.2
2004	874،3	1291.3	2156.6	1478.7	3644.3	10.5
2005	921	1516.5	2492.5	1632.9	4070.4	11.7
2006	1081،4	2096.4	31778.8	1649.8	4827.6	18.6
2007	1284،5	2949.1	4233.6	1761.0	5994.6	24.2
2008	1540	3424.9	4964.4	1991.0	6955.9	16
2009	1829،4	3118.8	4944.2	2288.9	7173.1	3.1
2010	2098،6	3657.8	5756.4	2524.3	8280.7	15.4
2011	2571،5	4570.2	7141.5	2787.5	9929.2	19.9
2012	2952،3	7423.2	7681.5	3333.6	11015.1	10.9
2013	3204	5045.8	8249.8	3691.7	11949.5	8.4
2014	3158،9	5944.1	9603.0	4023.7	13686.7	14.5
2015	4108،1	5953.1	9261.2	4443.3	13704.5	0.1
2016	4497.9	4909.8	9407.0	4409.3	13816.3	0.8

من خلال ما يظهره الجدول أعلاه نجد أن العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 200-2016 عرف تطور ملحوظ و مهم ، يظهر في الارتفاع المتزايد المتواصل للكتلة النقدية طول الفترة الدراسة سواء ما

تعلق بالعرض النقدي M1 و العرض النقدي M2 ، ويرجع ذألك إلى بداية استقرار الكتلة النقدية لما بعد برنامج تفتيش صارم الفترة التي عاشها الاقتصاد الجزائري ، حيث سجلت سنة 2000 ارتفاع الكتلة النقدية ب 2022.5 مليار دينار ، وفي سنة 2001تواصلة الزيادة بمعدل مرتفع حيث وصلت الى 2473.5 مليار دينار جزائري و ذألك يعود الى سببين رئيسين هما

1/- الزيادة في صافي الأرصدة الخارجية

2/- الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في 01 أفري 2001

حيث خصص له مبلغ مالي 07 ملاين دولار دينار جزائري ولمدة تمتد الى 3 سنوات ويلاحظ تسارع وتيرة النمو العرض النقدي M2بمعدلات مرتفعة حيث انخفض بين سنة 2000 و2001 من 13% الى 22.3 % بسبب النمو القوي لودائع الأجل بالدينار الجزائري والودائع لأجل بالعملة الأجنبية من طرف شركات النفط والغاز وبلغ أعلى نسبة سنة 2007 ب 24.9 %.

وفي 2001 بلغت نسبة M2 2901.5 مليار دج ، و هذا الارتفاع بسبب ارتفاع قيمة ما في الأرصدة الخارجية الصافية ثم انتقلت M1 الى 3354.3 مليار دينار سنة 2003 و هذا نتيجة الادخار المالي لسوناطراك و كذا مداخيل الأسهم و ارتفاع الودائع لأجل بالعملة الصعبة ، كما سجلت الأرصدة الخارجية الصافية زيادة كبيرة و في نهاية 2004 بلغت قيمة الكتلة النقدية 3644.3 مليار دينار جزائري ، مقارنة بسنة 2003 في حيث انخفضت مجاميع أشباه النقود لتصل الى 1478.7 وهذا راجع الى تزايد الادخار لمؤسسات قطاع المحروقات و التي كانت في شكل ودائع تحت ال الطلب و بلغت M2 قيمته 4070.4 في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 لتصل سنة 2006 الى 4827.6 و قد ساعد في ذألك مواد الجباية البترولية و الموجودات الخارجية الصافية المسجلة على مستوى ميزان المدفوعات و استمرت قيمة M1 في ارتفاع حيث بلغت قيمتها 5994.6 سنة 2007 أي بمعدل 24.7% إلا أنه بعد سنة 2008 نلاحظ تأثير حجم المعروض النقدي خلال سنة 2009 حيث نلاحظ انخفاض معدل النمو الى31 % وكان ذألك نتيجة الأزمة المالية التي بدأت سنة 2008 وما صاحبها من انخفاض شديد لأسعار البترول أي سنة 2010 فقد تميزت بالعودة الى التوسع النقدي لكن بوتيرة أقل من السنوات السابقة 2006-2008 هذا بلغ سنة 2019 معدل نمو قدر ب 19.9% وكان ذألك نتيجة زيادة القروض الموجهة للاقتصاد و كذا زيادة نفقات الميزانية ليصل حجم الكتلة النقدية سنة 2014 الى

13686.7 بسبب الدعم المالي المقدم من قبل الدولة لتحفيز القروض القصيرة و المتوسطة الأجل لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يساهم في ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات .

وفي سنة 2015 و2016 نمو الكتلة النقدية حيث سجل 0.1 و0.8 على التوالي.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لوضعية الكتلة النقدية في الجزائر في فترة من 2017-2021

في هذا المطلب نحاول دراسة وضعية الكتلة النقدية ومختلف العوامل المؤثرة فيها على طول الفترة، وذلك مجمع إحصائيات وأرقام في محافظ بنك الجزائر وتختلف في ميالي:

بالرغم من أن صادرات المحروقات تراجعت من حيث الحجم الى 999 مليون طن مقابل النفط سنة 2008، ترافيها قدرة 77 %مقابل 39.2 مليار دولار سنة 2017 أي بارتفاع قدره 17.2 %حسب البنك المركزي وبنسبة للودائع البنكية لقطاع المحروقات، يؤكد البنك المركزي أنها ارتفعت من حيث القيمة الى 38.9 دولار سنة 2017 أي بارتفاع قدره 17 حسب البنك المركزي.

وبنسبة لودائع البنكية لقطاع المحروقات يؤكد البنك المركزي أنها ارتفعت بشكل كبير سنة 2018 متنقلة من 1595.2 مليار دولار مقابل 911 مليار دولار مع نهاية 2002

يعود هذا الارتفاع الكبير لودائع قطاع المحروقات الى تعويض الخزينة لجزء من ديونها إزاء المؤسسة الوطنية للمحروقات بشكل كبير سنة 2018 بحيث انتقلت الى 1595.2 مليار دولار مقابل 991 مليار دولار نهاية 2017 (58.95) حسب إفادة بنك الجزائر

وأوضح بنك الجزائر في مذكرة حول وضع السداسي الثاني من سنة 2018 أن هذا الارتفاع الكبير لودائع القطاع المحروقات مرتبطة بتعويض الخزينة لجزء من ديونه اتجاه الشركة الوطنية للمحروقات في حساب بنك الجزائر مقارنة بالودائع لأجل 9.97 %.

ومن جهة أخرى، وفي سياق التراجع الطفيف لسعر الصرف كمتوسط شهري للأوراق المالية أمام الدولار بين ديسمبر 2017 وديسمبر 2018 ب 8.3% ودينار مقابل الدولار 2.71 والى علاقته لعجز ميزان المدفوعات فإن ما في الأصول الخارجية، أي احتياطات الصرف الدينار الجزائري انخفض بنسبة 1.55سنة 2018.

وانتقلت هذه الاحتياطات من 11227.4 مليار دينار شهر ديسمبر 2017 إلى 94828 مليار في نهاية ديسمبر 2018.

في حين ارتفعت قروض الدولة ب 35.75 % من حيث انتقلت من 4691.1 مليار دينار نهاية ديسمبر 2017 الى 63692 مليار دينار نهاية ديسمبر 2015، تحت تأثير النجاح الديون الصافية لبنك الجزائر على حزينة التي انتقلت من 1967.4 مليار نهاية 2017، 38578 مليار نهاية 2018.

أوضحت مذكرة بنك الجزائر أنها عرفت زيادة معتبرة ب 7.12 % نهاية 2020 بعد أن سجلت تراجعها ب 0.78 نهاية 2019 وهو ما يعكس حسب نفس المصدر، انتعاش زيادة الكتلة النقدية بالمعنى الواسع والتي انتقلت الى 176827 مليار دج نهاية 2020 مقابل 165066 بنهاية 2019

كما أشار بنك الجزائر إلى أن هذا الارتفاع يمثل 09.5 % خارج ودائع المحروقات مقابل 06.3 نهاية 2019

ومن جهتها عرفت الأوراق النقدية المتداولة خارج البنوك ارتقاء 12.93 منتقلة من 54376 مليار في نهاية 2019 الى 61407 مليار في نهاية 2020

نمو القروض الموجهة للتمويل الاقتصاد ب 3 %خلال 2020 ويتمثل ذألك حسب بنك المركزي 43.73 من الكتلة النقدية في نهاية 2019(19) – % مشير الى هذه الودائع تراجعت من 93512 مليار دج نهاية 4211 مليار دج الى نهاية 2020

بالمقابل عرفت الودائع لأجل نمو إيجابيات 3.98 % في 2020 مقابل ارتفاع ب 5.71 %خلال سنة سابقة.

وكذا بنك الجزائر أن الودائع النقدية المحتملة من القطاع العمومي قد انخفضت بشكل كبير بنسبة 17.8 %نهاية 2020 في الوقت الذي عرفت فيه الودائع النقدية المحصلة من المؤسسات الخاصة والعائلات ارتفاعات ارتفاعا ب 10.36% و04.1 %على حوالي في حيث أن تلك المحصلة من المؤسسات الخاصة والعائلات ارتفاعا 10.36 %و4.01 %على حوالي في حين أن تلك المحصلة من المؤسسات الخاصة والعائلات فقد سجلت ارتفاعا 30.51 % و2.70 % على التوالي حسب بنك الجزائر.

أكد محافظ البنك الجزائر (رستم فاضلي) أن الكتلة النقدية قد سجلت نموا ب 12.79 خلال الأشهر الأولى من سنة جارية 2021، وقد بلغت 1991839 مليار دينار في نهاية أكتوبر الأخير مقابل 1765964 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2020 وأن ارتفاع القروض المخصصة للاقتصاد بنسبة 3.82 % أما فيما يخص الودائع الأجل التي تحوز حصته تقدر ب 30.4 % من الكتلة النقدية نهاية أكتوبر2021 بالمقابل 32.6% في نهاية ديسمبر 2020. قد بلغت 606389 مليار دينار أي زيادة ب 15.32 %كما عرفت الودائع نهاية أكتوبر 2021 لأجل بالدينار للقطاع العمومي انخفاض بنسبة 0.4 %على تلك المسجلة في المؤسسات الخاصة والعائدات أي عرفت ارتفاعا بنسبة 3.84% و17 %على التوالي.

أما بخصوص العملة الصعبة فقدر ارتفعت الودائع ب 9.72 %مسجلة 92711 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2021 ومن سياق ذاته ارتفعت نسبة القروض التي منحتها البنوك العمومية 3.29 %بينها التي منحتها البنوك الخاصة قدرت ب 8.16 %خلال الأشهر العشر الأولى من سنة 2021، حيث القروض المختصة للمؤسسات العمومية وخاصة وعائلات فقد ارتفعت على التوالي ب 4.8%، 1.99 %و7.11 %في نهاية أكتوبر 2021 . [1]

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على الكتلة النقدية ومساعي البنك المركزي مع التقليل من حدتها

[1] م فيصل ، الكتلة النقدية تسجل نمو ب 12.79 خلال سنة 2021 ، تاريخ الاطلاع 2021 /04/13 ، الموقع الإلكترونيwww. Ennaharonline . Com ، حسب ما جاء به محافظ بنك الجزائر رستم فاضلي

المطلب الأول: أثر التضخم على الكتلة النقدية وسياسة البنك المركزي في التعامل معها خلال الفترة (2001-2018)

كما هو معلوم فإن الاقتصاد الجزائري مر بعدة عوامل صعبة على المستوى الاجتماعي و السياسي ، والمالي خلال الحقبة الزمنية الأخيرة مما عرف عدة إصلاحات من أجل مواجهة الرخوة في المنظومة الاقتصادية ، و التي تميزت بمعدلات توضيحية ارتفاعا جاء في البطالة و تزايد كبير جاء في مؤشرات التضخم مرفوق بعجز الموازنة العامة ، لذلك حاولت سلطات الحكومة في الجزائر و بنكها المركزي تنفيذ جملة من السياسات المالية و النقدية سعيا منها لاسترجاع التوازن و الاستقرار الاقتصادي و ذألك من خلال زيادة معدل النمو و الوصول الى معدل توظيف مالي ، فظلا في السيطرة و التحكم في معدلات التضخم ، وكذا تقلبات الأسعار المحروقات و أسعار الصرف من خلال إتباع سياسة نقدية ومالية محمة و رشيدة .

المطلب الأول: أثر الكتلة النقدية وسياسة البنك المركزي مع التضخم خلال فترة 2000-2018

وفي هذا المطلب سنلاحظ كيفية تعامل البنك م ع التضخم والحد من خطورته على الكتلة النقدية باستعمال أدوات السياسة النقدية الحديثة وذلك في ميالي: [1]

أولا: تطور أدوات الساسة النقدية لدى البنك المركزي خلال 2001 – 2018

لجأ بنك الجزائر للتأثير على حجم الائتمان و توزيعه داخل الاقتصاد على مجموعة متنوعة من أدوات السياسة النقدية خلال مرحلة 2001 – 2018 و هذا يعكس المرحلة السابقة و التي تميزت بتركيز بنك الجزائر على استخدام سعر إعادة الخصم كأداة أساسية للتأثير على قدرة البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد ، والتحكم في معدلات الفائدة الإقراض و الإبداع حيث تعددت الأدوات المستخدمة في إدارة السياسة النقدية ، مع استخدام معدل الاحتياطي القانوني سعر إعادة الخصم و نظام الأزمات و بدأت العروض تسهيلات الودائع استرجاع السيولة و كذا المناقصات و العروض ، ونظرا للنمو السريع و المستمر خلال العقد الأول من القرن الحالي

[1] جعفر هني محمد ، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية و أثره على متغير التضخم في الجزائر خلال فترة 1990 - 2018 مجلد 7 عدد 1 مجلة مجاميع المعرفة ، جامعة حمد زبانة ، غيلزان ، ص 199 ، 200

النقد الأجنبي لدى بنك الجزائر بفضل طفرة الأسعار برميل والتي أصبحت المصدر الأساسي للتوسع النقدي، وضهور اتساع في السيولة المصرفية وكذلك ارتفاع حجم الادخار المصرفي بوتيرة أسرع من وتيرة ارتفاع حجم الاستثمار.

مما أدى ببنك الجزائر خلال فترة 2001 - 2014 الى تطبيق رقابة المستمرة ومتواصلة على فائض السيولة على مستوى السوق النقدي ما بين البنوك، وهذا من أجل تفادي مخاطر التضخم وبتالي التوصل الى تحقيق استقرار أسعار في المدى المتوسط من خلال العمل على تراجع الوتيرة (النسق) الذي ينمو به المجمع النقدي m2، وهذا بواصلة إدارة منسجمة وتسير فعال لمجموعة أدوات السياسة النقدية. غير أنه " خلال سنوات 2016- 2015- 2017 وبموجب عوامل مسفلة كانت مبالغ اقتطاع السيولة (عجز الصيد الإجمالي لمزان المدفوعات وازدياد تداول النقد الورقي) تفوق مبالغ ضخ السيولة (صافي القروض الموجهة للدولة).

في ظل هذه الظروف وبعد إعادة تفعيل لمدة محددة عمليات إعادة الخصم في أوت 2016، وفي مارس 2017 قام البنك الجزائر بإدراج عمليات السوق المفتوح لضخ السيولة بتواريخ استحقاقها وفي نوفمبر 2017 تم اللجوء الى التمويل غير التقليدي من خلال الشراء الغير مباشر لسندات الخزينة العمومية لتغطية حاجيات التمويل. وبتالي ارتفاع السيولة المصرفية بواقع 13806 مليار دينار. ومن أجل الوصول الى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة لجأ البنك الى استخدام أدوات مختلفة يمكن سردها كالتالي (معدل المكافئة احتياطي الإجباري، معدل حساب الاحتياطي الإجباري، معدل إعادة الخصم، معدل مستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة نداءات القروض.

ثانيا: بنك الجزائر وسياسة استهداف التضخم

موازاة مع بروز ظاهرة نقدية جديدة بشكل تدريجي في اقتصاد الجزائر تتمثل في تراكم هام لصافي الموجودات النقدية بالعملات الأجنبية، تغيرت وبشكل كلي أهداف السياسة النقدية والوسائل الممارسة لها في الجزائر. وفي هذا الإطار حاولت " السلطات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2005 إتباع سياسة التكليف والتوسيع بفرض الوصول الى مستوى النمو الاقتصادي مقبول والتشغيل باعتباره هدف ثاني للسياسة النقدية، وهذا وفق معدل التضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ ذألك المستوى

من التضخم للفترة، حيث يرجع التراجع في نمو المجمع النقدي m2من 22.2 %سنة 2001 ثم الى نسبة 0.7 %سنة 2005، التوجه فعلا في تطيق سياسة التكيف والتوسع خلال فترة معينة 2007

أما فيما يخص الفترة 2006 - 2014، توجهت السلطات النقدية الى إتباع سياسة النقدية توسعية من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة باستثناء سنة 2009 حين سجل معدل نمو المجتمع النقدي m2 3.1 % كما عرف المجتمع النقدي m2تباطئ خلال سنة 2012 -2013 مسجلا نسبة نمو 10.9% و8.41 % على التوالي بسبب تراجع موارد القطاعات المحروقات، وبعدما عرف المجمع النقدي مستويات مستقرة ومتزايدة في بعض الأحيان خلال سنوات (2014- 2015-2016-2021).

ولقد مثلت الأحكام التشريعية للأدوات لأوت 2010 الأمر 10-04 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-11 و المتعلقة بالنقد و القرض ، " تعزيز و إرساء قوانين لإقرار الأسعار كهدف نهاية و ذو و أولية للسياسة النقدية في الجزائر ، ومن أجل المرور الى سياسة استهداف التضخم تطلب الأمر من بنك الجزائر إعداد نموذج تنبؤ بالتضخم في المدى القصير زيادة على تحديد الأهداف الوسيطة و الممثلة في المجمعات النقدية و الائتمانية بالإضافة الى القنوات التي يتم من خلالها انتقال الأثر النقدي الى الدائرة الحقيقية ، و عليه " أصبحت سنة 2011 أول سنة لإدارة السنة النقدية باستخدام التضخم عدد معدل 4 سنويا وهذا بعد إصلاح إطار السياسة النقدية في أوت 2010 مع احتفاظ بنك الجزائر بالأهداف الكمية في مجال تطور المجاميع النقدية الائتمانية حيث حدد معدل نمو كل من التوسع للمجمع النقدي m2 ما بين نسبتين 13 و 14 و القروض الموجهة للاقتصاد ما بين 16.5 و 17.5 كما عمق بنك الجزائر محددات التضخم ابتداء من سنة 2012 بنموذج تنبؤ التضخم ل 24 شهر ، حيث أصبحت الإشارات المتعلقة بتوجه التضخم تتحدد و تتابع بصفة صارمة مع العمل على تقليص أي فارق بين تنبؤات التضخم على المعدل المحدد فترة زمنية معقولة و على سبيل المثال ،كان معدل التضخم التوقع لسنتين 2013 و 2014 مقدرا ب 3.4% في حين بلغ المعدل الفعلي المقاس بمؤشر الأسعار للديوان الوطني للإحصائيات ONS نسبة 3.26 %سنة 2015 ونسبة 2.9 %سنة 2017 في حين عرفت سنتين 2015و 2016 تسارع في نمو معدل التضخم و الذي وصلت نسبته 4.78 %و 6.4 %على التوالي بينما سجلت الوتيرة السنوية للتضخم تباطؤ خلال سنة 2017 و الذي وصلت نسبة 4.27 و بتالي منسجمة مع سياسة استهداف

التضخم السنوي عند 4 اما نهاية سنة 2018 فقد عرفت نسبة للتضخم تراجعا الى حدود 4.27 و في هذا الشأن تجدر الإشارة أن تطورM2 خلال سنة 2018 (11.18) بفعل التمويل النقدي غير التقليدي للخزينة في نهاية سنة 2014 و الذي بلغ 2185 مليار دينار جزائري ، وهذا التسديد جزء من ديونها المترتبة على الخزينة العمومية وفي نهاية 2021 قدرة نسبة التضخم السنوية ب 3.9 % .

المطلب الثاني: تقلبات أسعار المحروقات وأثرها على الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2017)

سنتطرق في هذا المطلب إلى أثر تغيرات أسعار النفط خلال الفترة المدروسة على الكتلة النقدية وفق لدراسة تحليلية لمعطيات الجدول التالي: [1]

الجدول رقم 03-02: تأثير تطور النفط على الكتلة النقدية

[1] أمال بوسمينة ، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ضل تقلبات أسعار النقط خلال فترة 2000 -2017 ، المجلد 07 ، العدد 2 ، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة أم البواقي ، ص 10 ، ص 12

السنوات	التداول خارج البنوك	الودائع تحت الطلب	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو M2	الناتج الداخلي الخام	معدل سيولة الاقتصاد	أسعار النفط بالدولار
2000	484.9	467.5	2084.2	974.3	2022.5	13	41323.5	49.04	27.60
2001	577.3	554.9	1238.5	1235.0	2473.5	22	42271	58.5	23.12
2002	664.6	642.2	1416.3	1485.2	2901.5	17.3	45228	64.15	24.63
2003	781.9	732	1630.4	1724	3354.4	15.6	4247.5	77.68	28.10
2004	874.3	1133.0	2165.6	1478.7	3644.3	10.5	6150.4	59.25	36.00
2005	921	1240.5	2437.5	1632.9	4070.4	11.7	7563.6	33.81	50.64
2006	1081.4	1760.6	3177.8	1649.8	4827.6	18.6	8520.6	56.65	61.08
2007	1284.5	2570.4	4233.6	1761.0	5949.6	24.2	3966.6	63.99	69.1
2008	1540	2965.1	4964.6	1991.2	6955.9	16	11043.7	62.98	94.45
2009	1829.3	2541.9	4944.2	2228.9	7173.1	3.1	9968.0	72.01	61.06
2010	2098.6	2922.3	5756.4	2524.3	8280.7	15.4	11991.6	69.05	77.45
2011	2571.5	3536.2	7141.5	2787.5	9929.2	19.9	14519.8	68.38	107.5
2012	2952.3	3380.2	7621.5	3333.6	1115.1	10.9	16115.5	68.35	109.5
2013	3290	3564.5	8249.8	3691.7	11941	8.4	16643.8	71.74	105.9
2014	3658.9	4460.9	9803.0	4083.7	13686	14.6	17228.6	79.31	69.2
2015	4108.1	3908.5	9261.2	4443.3	13709	0.1	167002.1	82.05	49.5
2016	4447.1	3840.5	9407.0	4409.3	13816	0.8	17406	79.38	40.76
2017	4716.9	5599.1	10266	4708.5	19974	8.40	18594	80.53	52.87

المصدر: أمال بوسمين، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال فترة 2000، 2017، مرجع سابق، ص 11 ص 12

من خلال معطيات الجدول، يتضح النمو المتزايد للكتلة النقدية M2 حيث انتقلت من 1048.2 سنة 2008 الى 9603 خلال سنة 2014، وصلت نسبةM1 من الكتلة النقدية 50 m2 % سنة 2021 مما يوضح عودة الثقة في العملة المحلية وزيادة معدل الادخار لتشهد انخفاض سنة 2015 حيث بلغت ما قيمته 9261.2 مليار دج عرفت الكتلة النقدية M2مليار دج.

وعرفت الكتلة M2 اتجاهاها تصاعديا، حيث مع بداية سنة شهدت نسبة نمو مرتفع قدر ب 22.3%، وهذا تزامننا مع بداية تطبيق المخطط الائتماني لدعم إنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2001-2004، فانتهجت بذالك توسعية لتحقيق معدلات نمو مريضيه.

أما عن الفترة الممتدة من سنة 2006 -2009 فقد شهدت معدلات نمو متذبذبة كان إقصائها سنة 2007 ب 24.2 %وأدنها سنة 2009 ب 3.2 %مع العلم أن سبب الوحيد في ذألك هو احتياطات الصرف الرسمية المتأتية من القطاع المحروقات.

بالنسبة للفترة 2010-2019 فقد شهدت معدلات نمو معدلات نمو تعتبر متقارنة وقد ساهم في هذه المعدلات قطاع المحروقات بالإضافة الى نسبة نمو متداولة النقدي خارج البنوك.

أما فيما يخص سنتي 2015 – 2016 فقد شهدت M2 معدلات نمو ضئيلة جدا تمثلت في 0.13 %و 0.8 %على تولي و ذألك راجع بالأساس لانخفاض إيرادات قطاعات بسبب انهيار إسعار النفط و كذلك لانخفاض حجم الودائع تحت الطلب التبليغ سنة 2017 معدل 8.4 و إذا ما تمت مقارنة الكتلة النقدية بالناتج المحلي الخام للحصول على معدل سيولة الاقتصاد نلاحظ أن هذا المعدل في ارتفاع مستمر منذ سنة 2000 و يرجع هذا الارتفاع للشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ أموال جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية حيث لم تنخفض سيولة الاقتصاد من مستوى 55.2 سنة 2005و بقي متوسط السيولة الاقتصاد خلال الفترة من 2000-2014

يتجاوز ما نسبة 60 هذا الارتفاع في معدل سيولة الاقتصاد ذو دلالة على استعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية ، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع .

المطلب الثالث: دور البنك المركزي في تسير سعر الصرف

في هذا المطلب سنحاول معرفة آلية تعامل بنك الجزائر مع تسير احتياطات سعر الصرف مع دراسة تحليلية لفترة 200-2013 لسعر الصرف الدينار الجزائري لسعر صرف الدينار الجزائر والعملات الأجنبية دولار (اورو) وفق ميالي:[1]

أولا: آلية بنك الجزائر في تسير احتياطات الصرف

تعتبر وظيفة إدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية أهم الوظائف التي بنك الجزائر لما من انعكاسات على اقتصاد الكلي ، حيث يقوم بنك الجزائر بإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل وذلك بيعا أو شراء حسب حاجة الطلب عليها و استخدامها في العمليات التجارية الدولية و يعمل أيضا على المحافظة على استقرار قيمة سعر الصرف الدينار مقابل العملات الأجنبية ، ويتم ذألك من خلال الاستثمار في صناديق الأوراق المالية خاصة في الخارج بمعدل عائد قدر حاليا 2 % و كذلك استثمارها في شكل سندات لها هامش كبير من الضمانات المقدمة للجزائر ، و يعمل بنك الجزائر على تحقيقها هدف تعويض تكلفة الفرصة البديلة بإدارة حافظة الأوراق المالية إدارة مربحة دون أن يعرض احتياطاته للخطر انطلاقا من ضمان سلامة رأس المال كذلك يعمل على توزيع العملات المشكلة للاحتياطات لتجنب المخاطر الناتجة تقلبات أسعار العملات المقبولة بكثرة استعملها في الساحة الدولية كما يتخذ بنك الجزائر إجراءات إدارة الحوافظ المالية بزيادة العائدات من كل عملة الى أقصى حد مع مراعات التقليل من مخاطر الى أدنى حد إذا بظهور الاورو قام بنك الجزائر بإتباع سياسة استقرار سعر الصرف إزاء القيمة الحقيقية للدينار بالموازاة مع اتخاذ إجراءات حذرة في السياسة النقدية من خلال نظام قائم تثبيت الاسم الضمني بطريقة تمكنها من المحافظة على استقرار و استهداف التضخم لذلك بقي تأثير ارتفاع الأورو بداية من ماي 2003 على الاقتصاد الوطني محدود ، بفضل حسن إدارة احتياطات الصرف من طرف بنك الجزائر.

[1] العايب أمال ، البنك المركزي ودوره في إستقرار سعر الصرف دراسة حالة 200-2013 ، مذكرة ماستر جامعة خيضر ، بسكرة 2014 - 2015 ، ص80 ص81

ثانيا: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2013

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدولار	75.26	77.2647	79.6850	77.3683	72.0653	73.366	72.645
الأورو	-	69.2002	75.3573	87.4644	89.6425	91.221	91.244
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدولار	69.3644	64.5810	72.6467	74.3194	72.8573	77.551	79.380
الأورو	95.0012	94.8548	101.2479	103.4953	102.2154	102.162	150.437

شهد سعر صرف العملة الوطنية للجزائر استقرار مقابل الدولار و الأورو الأمر الذي يعتبر دافعا إيجابيا لتعزيز مناخ الاستثمار ، حسب بنك الجزائر ، فقد عرفت عام 2010 استمرار نسبة صرف الدينار من حيث القيمة الفعلية الحقيقية من خلال حساب الدينار لقيمة 2.64 % و ساعد على ذألك أن السياسة الصرف تتميز باستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي نظرا لتخصص احتياطات الصرف نحو تغطية الواردات و حسب بنك الجزائر فإن هذه النسبة كافية لضمان استقرار عملة الدينار فيسوق الصرف من منظور أنها فعالة من ناحية في معادلة التبادل و تداول العملة مقارنة بالعملة الأجنبية رغم تأكيد الخبراء أن دينار الجزائر يخصم 30% من قيمة و هي نسبة مخيبة خصوصا إذا تم احتساب فاتورة الواردات التي تتضخم سنويا يفعل تزايد قيمة الأورو و الدولار علما الإستاد بالموازاة مع ذألك فن حركة تقلبات أسعار الصرف تسبب للاقتصاد الجزائري خسائر مالية جسمية تتراوح ما بين 500و 800 مليون دولار سنويا يتم تسديد ثلثي الواردات بالعملة الأوربية 60% فمسعرة بالدولار تغذيها المحروقات 97 فتراجعت قيمة الدولار وتذبذب الأسعار خطر لتفاقم عجز الحساب الجاري الأمريكي الذي وصل الى مستوى غير قابل للاستمرار إذا بلغ عجز في الميزان التجاري 580 مليار دولار عام 2015 .

وإذا كانت الجزائر من الدول النفطية قد استفادت من ارتفاع أسعار المحروقات لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدل نمو و بطالة ، فإنها لاتزال تتأثر بضربات مالية موجعة جراء تقلبات أسعار الصرف

في ظل التبعية لصادرات النفط التي تشكل 97 % من قيمة مجمل الصادرات كما أن الاحتياطي الجزائر من العملة الأجنبية بموزع بنسبة 55 % بالأورو وحوالي 45 %بالدولار وفي غضون ذألك تكشف التعاملات في البورصات ارتفاع قيمة الأورو قياس بالدولار في الوقت الذي سجل فيه النفط مستوى قياس ثم ، انخفض ، فهذه المعطيات تسم في تكريس عدة عوامل على الاقتصاد الوطني

1/- زيادة الإيرادات النفطية للجزائر نتيجة تصدير البرميل بسعر مرتفع

2/- هذه الزيادة تتراجع كون العملة المدفوع بها هي الدولار الذي عرف تدهورا مقابل الأورو

3/- ارتفاع سعر الأورو وهي العملة التي تسدد بها الجزائر وإرادتها تساهم في تراجع جني الأرباح جراء ارتفاع سعر النفط

4/- ارتفاع أسعار المحروقات ستزيد من تكلفة فاتورة الواردات الجزائرية من سلع غذائية وتجهيزات الإنتاج ارتفاع تكلفة الطاقة والنقل .... إلخ.

خلاصة الفصل الثالث:

في هذا الفصل حاولنا الربط بين الدور الرقابي للبنك المركزي على الكتلة النقدية، من خلال دراسة تحليلية لحالة الجزائر في الفترة الممتدة من (2000-2021) لتقديم احصائيات وتحاليل للعرض النقدي وكذا العوامل المؤثرة في دور البنك المركزي في التعامل معها.

الخاتمة

الخاتمة:

تتضمن الخاتمة حوصلة او خلاصة عامة عما تم تناوله في موضوع البحث والإجابة على الإشكاليات المطروحة ثم استخلاص النتائج وتقديم توصيات واقتراحات.

تناولنا في بحثنا هذا دور البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار النقدي من خلال البحث في موضوع النقود و السياسة النقدية باعتبار ان البنك المركزي يلعب دورا أساسيا في إدارة و تسير السياسة النقدية بهدف الحفاض على الاستقرار النقدي

كما قد تم تناول الخصائص و الأهداف التي يسعى البنك المركزي للوصول البيها بالإضافة الى الكتلة النقدية و مكونتها و ذألك من حددها البنك المركزي لتحقيق أهدافه كما ان له عدة خصائص تميزه كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف حيث تتطلع البنوك المركزية للقيام بوظائف تقليدية و حديثة للرقابة على الكتلة النقدية و تعتبر الكتلة النقدية من ابر العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي في الجزائر حيث اذا تم الافراط في اصدار النقد دون وجود أي مقابل فهذا يؤدي الى التضخم وكذلك انخفاض القدرة الشرائية و لكن على العموم كانت الجزائر تعاني من فائض في السيولة فكانت السياسة النقدية المنتهجة سياسة انكماشية تهدف الى سحب السيولة من السوق و التخفيض من القروض لكن في الازمة الثانية انتهجت الجزائر سياسة توسعية من خلال التوسع في منح القروض من خلال أدوات السياسة التي يتبعها البنك المركزي في المراقبة .

فمن خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على آليات والأساليب الرقابية التي ينتهجها البنك المركزي الجزائري في مراقبة الكتلة النقدية، وكذلك تم التطرق لتحليل تطور الكتلة النقدية والعوامل المؤثرة فيها وكذلك تعامل البنك مركز معها خلال فترة 2000-2021

نتائج الدراسة

1/- الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها البنك المركزي كونه يعتلي هرم السلطة النقدية تساعده على تأدية مهامه و التحكم في الكتلة النقدية

2/- يعتبر البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي وهو المسؤول على الجودة وتصحيح الاختلالات التي تحدث على المستوى النقدي

3/- ان استقلالية البنك المركزي وفق معاير استقلالية تؤدي الى إدارة سياسة نقدية سليمة بعيدة عن الضغوط والتدخلات الحكومية في الشؤون النقدية

4/- ان السبب الرئيسي للوضعية المتدنية لميزان الدفوعات في الجزائر خلال السنوات الاخيرة يعود بالأساس الى ارتفاع البترول والتي سلكت اتجاها تصاعديا من سنة 2000 وهو ما ساهم في تغير احتياطات الصرف من سنة لأخرى بعيدا عن الصادرات الأخرى خارج المحروقات.

التوصيات والاقتراحات:

1/- ضرورة استقلالية البنك المركزي في الاحكام والقرارات التي يصدرها لرسم خريطة سياسية لسياسة النقدية

2/- ضرورة وجود نظام معلوماتي قوي وكذا شبكة معلومات حول مختلف البنوك

3/- توفير مختلف الإمكانيات اللازمة لمحافظ البنك المركزي من أجل تقارير وإحصائيات مالية صحية

أفاق الدراسة

دراسة دور البنك المركزي قي الحفاض على استقرار الكتلة النقدية

انعكاسات تقلبات أسعار البترول وسعر الصرف والتضخم على استقرار الكتلة النقدية وتعامل البنك المركزي معها

استقلالية البنك المركزي في رسم السياسة النقدية و اثرها على الكتلة النقدية

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

الكتب:

1. رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية الطبعة الأولى، اجتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.
2. زكريا الدويري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
3. رشاد، العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن 2006.
4. حسين سمحان، وسهيل أحمد سمحان، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
5. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع – عمان / الأردن الطبعة العربية 2006
6. الحلاق سعيد سامي. محمد محمود. النقود والقروض والبنوك والمصارف المركزية. دار اليازوري. عمان 2010. ص 160.
7. رمضان زياد سليم، محفوظ جودة احمد، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
8. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة بسكرة 2004-2005.

المجلات والمذكرات:

1/- محمد بن بحان، الأبعاد الجديدة الاستقلالية البنوك المركزية في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر مذكرة دكتورة، جامعة الجزائر، 2011-2012 البنوك المركزية والسياسات النقدية.

2/- راشدي سماح، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ضل المعاير الدولية، دراسة حالة الجزائر مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر 3 ،2010 – 2011.

3/– الداغر محمود محمد، قدوري طارق، مسؤوليات البنك المركزي في الرقابة على المصارف التجارية في ضل المعاير المالية، إشارة إلى القطاع المصرفي الليبي، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول إستراتيجية الإدارة مخاطر المؤسسات، أفاق وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 25-26 نوفمبر 2008.

4/– منال هني، دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

5/– موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ضل المعاير الدولية، دراسة حالة الجزائر 3، مذكرة ماجستير، 204- 2005، ص 22

6/–عبد المجيد قدي. مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الطبعة الثانية. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.2005.

7/– ناصر بجلال، سارة برحومة، فطيمة مشتر، التوجيهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مجلة التنمية الاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04 العدد 06، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة – جامعة محمد بوضياف.

8/– رامي يوسف عبيد، إطار مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

9/– اللجنة الربية للرقابة المصرفية، الترجمة العر بية للمبادئ الاساسية للرقابة الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للقابة المصرفية سبتمبر 2012، صندوق النقد العربي 2014.

10/– أحمد نردين الفرا، تحليل نظام التقييم المصرفي مماداة للرقابة على الاداء المصرفي.

11/– عاشور صرية، نظام التقييم المصرفي كآلية للرقابة بالتركيز على مخاطر في البنوك التجارية، المجلد رقم 04، العدد 01، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ن جامعة شلف 1.

12/– فيروز حانش، ليلى الجرود، تقيم السلامة المصرفية للبنوك الاسلامية باستخدام طريقة cames، مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة جيجل، 2018-2019.

13/– نرمين محمد غسان الحمودي، نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، مذكرة ماجيستر، الجامعة العربية السورية، 2016.

14/- شوادر حمزة، علاقة البنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ضل نظام الرقابة النقدية التقليدية، جامعة فرحات عباس سطيف، مذكرة ماجيستر 2006، 2007.

15/- محمد موساوي، سوميه زيرا، دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال فترة 1970 – 2009، العـــدد 12، مجالـــه الاقتصـــاد والمجتمـــع، جامعـــة الجـــيلالي اليـــابس ســـيدي بلعباس، جامعة ابو بكر بلقاي تلمسان.

16/- بشكير عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر 3 2009-2010.

17/- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية 2012- جامعة الجزائر 03 المدية.

18/- وردة شيبان، العلاقة النسيبة بين كمية النقود والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، دراسة قياسية، مذكرة دكتورا، جامعة باتنة 1، 2016، ص18

19/-جلالي رشيدة، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك، جامعة أكلي محند أو الحاج، 2014-2015.

20/- خوضر أحمد، الرقابة على البنوك التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، 2013، 2014.

21/-محمد إدريس، السياسة النقدية، صندوق النقد العربي، 2021.

22/- خالفي سهام، قران صفية، فعالية السياسة النقدية في ضل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النقدية للسياسة النقدية، جامعة أكلي محند أو الحاج . 2008-2009.

23/- بداوي خديجة، تداري سعيدة، آليات الرقابة على البنوك التجارية في التشريع الجزائري بنك الجزائر، جامعة أحمد داريه ،2016-2017.

24/- العماوي أمينة، تقيم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016، مجلد 1.

25/- م فيصل، الكتلة النقدية تسجل نمو ب 12.79 خلال سنة 2021، تاريخ الاطلاع 04/13/ 2021، الموقع الإلكتروني www. Enahaare.com ، حسب ما جاء به محافظ بنك الجزائر.

26/- جعفر هنيي محمد، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغير التضخم في الجزائر خلال فترو 1990 2018 مجلد 7 عدد 1 مجلة مجاميع المعرفة، جامعة حمد زبانة، غليزان.

27 /- أمال بوسمين، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ضل تقلبات أسعار النقط خلال فترة 2000 -2017، المجلد 07، العدد 2، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي.